استراتيجية قطاع العدالة

٢٠١٧-٢٠٢١

السلطة القضائية - وزارة العدل - المعهد القضائي الأردني

«إن مبدأ سيادة القانون لا يمكن ان يترسّخ إلا بوجود جهاز قضائي كفؤ ونزيه وفاعل»

صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الورقة النقاشية الملكية السادسة، السادس عشر من تشرين الاول لعام ٢٠١٦ ميلادية

صاحب السمو الملكي الأمير الحسين ابن عبدالله الثاني ولي العهد

المحتويات

المقدمة:	١
منهجية تطوير الخطط الاستراتيجية لقطاع العدالة (٢٠١٧- ٢٠٢١)	٣
ملخص التحليل والتشخيص الاستراتيجي	٥
أبرز أرقام قطاع العدالة (٢٠١٦)	٥
ملخص نتائج التحليل الاستراتيجي لمكونات البيئتين الداخلية والخارجية لجهات القطاع:	٦
الفصل الأول	
الاستراتيجية الشاملة لقطاع العدالة	٧
مقدمة	٨
أولاً: الرؤية والرسالة	١٠
ثانياً: السياسات القطاعية (محاور السياسات لقطاع العدالة)	١٠
ثالثاً: الأهداف الاستراتيجية	١٣
رابعاً: المتابعة والتقييم ومقاييس الأداء	١٨
الفصل الثاني	
استراتيجية السلطة القضائية (٢٠١٧- ٢٠٢١)	٢٧
الفصل الثالث	
استراتيجية وزارة العدل (٢٠١٧-٢٠٢١)	٤٣
الفصل الرابع	
استراتيجية المعهد القضائي الأردني (٢٠١٧- ٢٠٢١)	٥٩

المقدمة:

قال تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً﴾ (النساء : ٨٥).

يسعى قطاع العدالة الأردني وبشكل دائم على ترسيخ مبادئ العدالة والمساواة وسيادة القانون، ويعمل قطاع العدالة على الحفاظ على الحقوق وحماية الحريات في إطار من التعاون والتكامل المرن مع الحفاظ على استقلالية كل جهة من جهات القطاع المختلفة؛ ولضمان استمرار القطاع في أداء دوره الريادي والحيوي بتميز في ظل المتغيرات المتسارعة، بات تطوير استراتيجية قطاع العدالة (٢٠١٧- ٢٠٢١) تحت مظلة الاستراتيجية الشاملة لقطاع العدالة ضرورة ملحة ليتمكن قطاع العدالة الأردني من مواكبة ما تشهده المملكة من تطور اجتماعي واقتصادي وديمقراطي، بالإضافة للاستجابة المرنة لما تشهده المنطقة من أحداث باتت آثارها واضحة بشكل مباشر على جميع نواحي الحياة في الأردن بما فيها قطاع العدالة.

وعليه تم تطوير إستراتيجيات قطاع العدالة (٢٠١٧ – ٢٠٢١) في وقت تشهد فيه المملكة الكثير من التطورات والتحديات الداخلية والخارجية، وجاءت عملية تطوير الاستراتيجيات ملتزمة بتوجيهات صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني، والتي لخصتها الافكار الملكية في الورقة النقاشية الملكية السادسة «سيادة القانون أساس الدولة المدنية» في ١٦ تشرين الاول ٢٠١٦، والتي ركزت على أن مبدأ سيادة القانون هو الضامن للحقوق الفردية والعامة، والكفيل بتوفير الإطار الفاعل للإدارة العامة، والباني لمجتمع آمن وعادل. وان هذا المبدأ لا يمكن أن يترسخ إلا بوجود جهاز قضائي كفؤ ونزيه وفاعل؛ ما يستوجبه ذلك من تطوير للجهاز القضائي والإجراءات القضائية، وتعزيز الكوادر الوظيفية ورفدها بالخبرات النوعية وتعزيز مبدأ التخصص في القضاء. بالاضافة لصيانة وتطوير مرافق القضاء وسائر الأجهزة المساندة له، والمساهمة في تعزيز البيئة القضائية الفاعلة والنزيهة، وتهيئة بنية مؤسسية عصرية تليق بالقضاء، وتطوير السياسات والتشريعات لتسريع عملية التقاضي وتيسيرها والارتقاء بها، مع ضرورة ترسيخ مبادئ النزاهة في الجهاز القضائي وتفعيل مدونة السلوك القضائي؛ بالتوازي مع تطوير وتحديث معايير تعتمد الجدارة والكفاءة في تعيين القضاة ونقلهم وترفيعهم بما يحقق العدالة والشفافية. وتعزيز قدرات القضاة ووتطوير مهاراتهم؛ مع ضرورة تطوير وتحديث وتمكين أجهزة الرقابة والتفتيش القضائي.

وعليه تم تطوير الاستراتيجيات بما يتوافق مع توصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون، والسياسات الاستراتيجية الواردة فيها والتي تضمنت:

- توطيد إستقلال القضاء والقضاة
- تحديث الادارة القضائية وتطويرها
- تحديث وتطوير العدالة الجزائية وتنفيذ الاحكام
- تحديث وتطوير اجراءات الدعاوى الحقوقية وتنفيذ الاحكام

منهجية تطوير الخطط الاستراتيجية لقطاع العدالة (٢٠١٧- ٢٠٢١)

اعتمد تطوير استراتيجية قطاع العدالة (٢٠١٧- ٢٠٢١) منهجاً تشاركياً تم من خلاله إشراك عددٍ كبيرٍ من المعنيين في القطاع والشركاء الخارجيين، والاعتماد على المصادر والمراجع الوطنية كإطار مرجعي للخطة الاستراتيجية، حيث تم دراسة وتحليل المصادر المختلفة بشكل تفصيلي، بالإضافة لمناقشات فرق العمل والخبراء وجلسات العصف الذهني، حيث شملت منهجية التخطيط الاستراتيجي المتبعة:

- تشكيل فرق عمل فنية لجميع القطاعات (المجلس القضائي الأردني - وزارة العدل - المعهد القضائي الأردني)
- بناء قدرات فرق العمل الفنية في مجال التخطيط الاستراتيجي وذلك من خلال عقد ورشة تدريبية للفرق الفنية على أساسيات ومفاهيم وآليات إعداد الخطط الاستراتيجية وإدارتها، من قبل خبير متخصص في مجال التخطيط الاستراتيجي.
- تحليل البيئتين الداخلية والخارجية لقطاع العدالة، وتم جمع المعلومات التاريخية ودراستها وتحليلها، حيث شملت المراجع التي تم دراستها:
    - مراجعة وتحليل تقرير توصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون
    - مراجعة وتحليل التشريعات والقوانين ذات العلاقة مراجعة وتحليل الخطط الإستراتيجية السابقة للسلطة القضائية ووزارة العدلمراجعة وتحليل وثيقة رؤية الأردن ٢٠٢٥
    - مراجعة وتحليل وثيقة منظومة النزاهة الوطنية
    - مراجعة وتحليل البرنامج التنفيذي التنموي (٢٠١٦ - ٢٠١٨)
    - مراجعة وتحليل الهياكل التنظيمية لجهات القطاع الثلاث
    - مراجعة وتحليل التقارير السنوية لجهات القطاع الثلاث
    - مراجعة وتحليل الدراسات السابقة وتقارير الإنجازات والتحديات

- عقد ورش عمل متخصصة وجلسات عصف ذهني متكررة قامت خلالها فرق العمل بالتحليل الرباعي لقطاع العدالة (SWOT analysis) بهدف تحديد نقاط القوة، والضعف، والفرص المتاحة، والتهديدات التي قد تواجه القطاع، بالإضافة لتحليل المؤثرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والبيئية والقانونية التي تمس القطاع من خلال (PESTLE analysis).

- إعداد ملخص لنتائج جمع وتحليل البيئتين الداخلية والخارجية ومشاركته مع جميع المعنيين في تطوير الخطة الاستراتيجية (٢٠١٧- ٢٠٢١)

- عقد ورشة عمل شاملة لجميع المعنيين في تطوير الخطة الاستراتيجية بهدف مراجعة نتائج التحليل وتطوير مسودة استراتيجية قطاع العدالة (٢٠١٧- ٢٠٢١) وتم خلالها:
  - مراجعة وتطوير رؤى الجهات الثلاث.
  - مراجعة وتطوير رسائل الجهات الثلاث.
  - تطوير مسودة الأهداف الاستراتيجية للسنوات الخمس القادمة.
  - تحديد المبادرات والمشاريع اللازمة لتحقيق الخطة الاستراتيجية وتحديد مؤشرات قياس الأداء للمشاريع الاستراتيجية.

- وسيتم العمل على تطوير الخطط التشغيلية التفصيلية وتحديد الموارد اللازمة للتنفيذ بعد اعتماد الخطة الاستراتيجية من قبل قيادة قطاع العدالة.

- وسيتم العمل على تحديد المخرجات والمستهدفات ومؤشرات الأداء (نظام متابعة وتقييم) بعد اعتماد الخطط التشغيلية.

- وسيتم فور البدء بتنفيذ الخطط الاستراتيجية بداية العام ٢٠١٧ تشكيل لجنة توجيهية لإدارة الخطة الاستراتيجية.

ملخص التحليل والتشخيص الاستراتيجي:

أبرز أرقام قطاع العدالة (٢٠١٦):

المؤشر		القيمة
عدد القضاة العاملين من كافة الدرجات		٩٧٠
	إناث	١٨٠
	ذكور	٧٩٠
عدد القضايا الواردة		٤٣٢،٥٦٣
عدد القضايا المفصولة		٤١٨،٤١٥
نسبة الإنجاز (تقريباً)		٪٩٧
نسبة القضايا المفصولة للقضايا المنظورة		٪٧٤
نسبة القضايا المدورة من مجموع القضايا المنظورة		٪٢٣
ترتيب الأردن عالمياً في مؤشر سيادة القانون		٤٢
ترتيب الأردن عالمياً في مؤشر العدالة المدنية		٣٥
ترتيب الأردن عالمياً في مؤشر العدالة الجنائية		٣٣
نسبة إنجاز الربط الالكتروني مع مديرية الأمن العام لتبادل المذكرات والتبليغات القضائية		٪١٠٠
نسبة إنجاز ربط شهادة عدم المحكومية بخدمة الدفع الالكتروني (اي- فواتيركم)		٪١٠٠
عدد محاكم البداية التي أنجزت عملية التبليغات بالوسائل الإلكترونية		١٧
عدد ملفات دوائر التنفيذ التي تمت أرشفتها		٣٧,٩٢٥٠٤٥

ملخص نتائج التحليل الاستراتيجي لمكونات البيئتين الداخلية والخارجية لجهات القطاع:

أظهرت نتائج تحليل وتشخيص مكونات البيئتين الداخلية والخارجية لقطاع العدالة عدداً من نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات على مستويات الإطار التشريعي والبنية المؤسسية التنظيمية، التي تم تلخيص أبرزها على النحو التالي:

أبرز نقاط القوة:

- توفر الإرادة السياسية للتطوير والتحديث ومواكبة التغيرات
- توفر الإطار التشريعي الداعم والناظم لاستقلال القضاء وسيادة القانون
- وجود الكفاءات والخبرات المؤهلة في القطاع
- توفر خارطة الطريق لتطوير القطاع من خلال الاستراتيجية الشاملة لقطاع العدالة

أبرز نقاط الضعف:

- ضعف البنية التحتية لمرافق مؤسسات قطاع العدالة
- عدم تحديث وتكامل وتوحيد الهياكل التنظيمية والإجراءات الإدارية وأدوات العمل في المحاكم
- حاجة بعض الأنظمة والبنية التحتية الإلكترونية للتحديث
- غياب العمل الاعلامي الاستراتيجي لمؤسسات قطاع العدالة

أبرز التحديات:

- تبعات اللجوء السوري وزيادة الضغوط المتوقعة على قطاع العدالة
- العوائق التشريعية والتعديلات المتكررة
- نشر ثقافة سيادة القانون ودور السلطة القضائية في تحقيق العدالة

أبرز الفرص:

- توفر الدعم لقطاع العدالة من قبل المؤسسات الدولية والجهات المانحة
- توفر قنوات الاتصال والتواصل مع جميع أصحاب العلاقة

الفصل الأول
الاستراتيجية الشاملة لقطاع العدالة

رؤية قطاع العدالة: « نحو قطاع عدالة فاعل، متميز، متكامل الأداء، معزز لثقة المجتمع وحارس للعدالة وسيادة القانون»

رسالة قطاع العدالة: « تمكين المؤسسات والشركاء في قطاع العدالة من الارتقاء بالعمل المؤسسي وتحديث بنية وبيئة العمل المشترك وتحقيق التعاون والشراكة المطلوبة بين الأطراف في خدمة تطور ونهضة القطاع في بيئة من النزاهة والمساءلة والشفافية.»

أهداف الاستراتيجية الشاملة لقطاع العدالة
الهدف الأول: استقلال القضاء وضمان المحاكمة العادلة
الهدف الثاني: تحديث منظومة التشريعات
الهدف الثالث: إرساء علاقات متوازنة بين مؤسسات قطاع العدالة
الهدف الرابع: تجذير ثقافة التميّز
الهدف الخامس: المساهمة في تعزيز ثقة الجمهور في سيادة القانون
الهدف السادس: تعزيز التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام وغيرها من المؤسسات

مقدمة:

يعتبر قطاع العدالة من أهم القطاعات التي تؤثر في تدعيم بنية الدولة وتحقيق تقدمها وازدهارها لما له من أثر في إشاعة الاستقرار والطمأنينة في المجتمع وتحقيق العدل والمساواة بين أفراده وبالتالي تهيئة البيئة المناسبة للنمو والازدهار والاستثمار. ومن هنا يتعدد الشركاء الفاعلين في قطاع العدالة وتتنوع اختصاصاتهم. ونظراً لهذا التنوع والتعدد، فإنه من الضروري أن تتوفر أعلى درجات التنسيق والتعاون والتكاملية بين جميع الشركاء فيه لتحقيق أهدافه الاستراتيجية وربطها بغايات وسياسات مشتركة منسجمة بدورها مع السياسات الوطنية وفي إطار الموارد اللازمة لتحقيقها. ومن الشركاء في قطاع العدالة من المؤسسات الرسمية ذات العلاقة المباشرة كل من السلطة القضائية ووزارة العدل، ومن المؤسسات الرسمية ذات العلاقة غير المباشرة كل من وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الداخلية ووزارة التنمية الاجتماعية ودائرة الاحوال المدنية وغيرها، ومن المؤسسات غير الرسمية نقابة المحامين ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية والجهات المانحة ذات الصلة.

وقد ارتبط قطاع العدالة بالأهداف الوطنية التي حددتها الرسائل الملكية السامية الموجهة للسلطة القضائية والحكومة المتعلقة بالحوكمة الرشيدة، وكذلك ميثاق النزاهة الوطنية وجائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية؛ والتي حددت كل منها الركائز الاساسية لعملية الإصلاح وتعزيز منظومة النزاهة الوطنية وتأصيل القيم والقواعد السلوكية في مؤسسات الدولة وحماية حقوق الإنسان.

إن العمل الجاد وفق إطار استراتيجي ناظم شامل وواضح السياسات والأهداف ومؤطر للعمل في القطاع سيشكل مظلة مرجعية واحدة لكافة الجهات العاملة في قطاع العدالة من أجل:

أولاً: بلورة استراتيجيات فرعية لكل من هذه الجهات بما يحقق لكل منها مشاركة حقيقية في خدمة قطاع العدالة تبعاً للرؤية التنموية الشاملة مع المحافظة على خصوصيتها وتميزها ومساحتها الخاصة في أدائها لمهامها.

ثانياً: بناء شراكة حقيقية ومتوازنة وفاعلة بين جميع المؤسسات الوطنية المعنية بتعزيز منظومة النزاهة والعدل، والعمل في بيئة تسودها أجواء العمل التكاملي والتنافس البناء، والاتصال والتواصل الفاعل والمؤسسي.

ثالثاً: العمل على مأسسة التعاون والتنسيق المشترك بين هذه المؤسسات وتقاسم الأعباء المتوازن باعتباره أحد أهم عوامل نجاح أسس الحوكمة الرشيدة وتحقيق أهداف القطاع المنشودة.

رابعاً: العمل على ضمان حرية تدفق المعلومات فيما بين مؤسسات قطاع العدالة وكذلك تمكين الجمهور من الوصول إلى المعلومات بشكل منظم وميسر إعمالاً لمبدأ الشفافية والترويج الإعلامي الصحيح لمنجزاتها وتعزيزاً لثقة الجمهور في أدائها.

خامساً: تعزيز العلاقات التكاملية وجسر الفجوات القائمة في القطاع والحؤول دون الازدواج في الأدوار بين هذه المؤسسات، وخلق جو من التآلف والتفاهم بين الشركاء؛ الأمر الذي سيعزز نقاط الاتفاق فيما بينهم ويضيق في ذات الوقت من مساحة الخلاف المجهد ما أمكن.

ومن هنا تم تشكيل اللجنة التوجيهية التي تضم جميع مؤسسات قطاع العدالة الرسمية إضافة إلى كل من وزارة التخطيط والتعاون الدولي ونقابة المحامين ليتم العمل على وضع خطة استراتيجية شاملة لقطاع العدالة تعمل على تحقيق الأهداف الوطنية وتضع السياسات المتعلقة بالحوكمة الرشيدة كأساس راسخ نحو مسيرة الإصلاح والتنمية من أجل تحقيق العدالة والمساواة وسيادة القانون والعمل على مكافحة الفساد وتحقيق النزاهة والشفافية والمساءلة.

وفي هذا الإطار تم صياغة المرتكزات الأساسية للإطار الاستراتيجي الشامل لقطاع العدالة وفقاً لما يلي:

أولاً: الرؤية والرسالة

انطلاقا من الفهم لواقع قطاع العدالة ومؤسساته الرسمية والشركاء في القطاع؛ تسعى رؤية قطاع العدالة إلى الإسهام في تطوير فاعلية العمل بين شركاء القطاع وتعزيز النهج المؤسسي على صعيد علاقات الشراكة القطاعية أو على صعيد العمل المؤسسي القائم على احترام سيادة القانون والتمكين والتنسيق والتعاون الكامل مع منظمات المجتمع المدني الفاعل في مجال قطاع العدالة وكافة الجهات الحكومية والأخرى ذات العلاقة.

من هنا جاءت رؤية قطاع العدالة كما يلي:

« نحو قطاع عدالة فاعل، متميز، متكامل الأداء، معزز لثقة المجتمع وحارس للعدالة وسيادة القانون»

وفي سياق الرؤية تبلورت رسالة قطاع العدالة من خلال مجموعة من السياسات والأهداف المرتبطة بالقطاع كما يلي:

« تمكين المؤسسات والشركاء في قطاع العدالة من الارتقاء بالعمل المؤسسي وتحديث بنية وبيئة العمل المشترك وتحقيق التعاون والشراكة المطلوبة بين الأطراف في خدمة تطور ونهضة القطاع في بيئة من النزاهة والمساءلة والشفافية.»

ثانياً: السياسات القطاعية (محاور السياسات لقطاع العدالة)

ومن مرتكزات قطاع العدالة المنسجمة مع التوجهات العامة للدولة مجموعة من السياسات والأهداف الاستراتيجية التابعة لها، يأتي في طليعتها ما يلي:

١. النزاهة والشفافية والمساءلة:

حرصت الرؤية الملكية السامية التي جسدتها وثيقة النزاهة الوطنية على التأكيد على أن مبادئ النزاهة والشفافية في الأداء تعد من الأولويات الملحة في كافة القطاعات، وضمن هذا السياق فإن خطط وبرامج مؤسسات قطاع العدالة الاستراتيجية يجب أن تتضمن ما يلي:

- تأصيل منظومة القيم والقواعد السلوكية في مؤسسات قطاع العدالة وضمان التكاملية والشراكة فيما بينها.
- إدراج آليات شفافة في التعامل مع الرأي العام في أعمال هذه المؤسسات وإجراءاتها وخدماتها.
- الربط بين المسؤولية والمساءلة والمحاسبة.
- العمل على معالجة القصور في التشريعات ومواطن الضعف في البنية التنظيمية لمؤسسات قطاع العدالة.

وبما أن مبدأ الشفافية والنزاهة يحمل في طياته مضامين واحدة ومتلازمة، وليس لها مفهوم خاص يرتبط فقط بمؤسسات قطاع دون غيرها فإن الشفافية في قطاع العدالة تقتضي بالضرورة الوضوح وعلانية التصرف تجاه السلطات والمؤسسات والهيئات العامة والخاصة وعموم الناس، وأما المساءلة فترتكز بالدرجة الأولى على وجود آليات تكفل تقديم تقارير دورية منتظمة حول سير العمل في مؤسسات قطاع العدالة وبشكل تفصيلي، فضلاً عن أن تطوير الإطار التنظيمي والقانوني والتشريعي، وضمان المحاكمات العادلة وسرعة إنجاز العدالة والحفاظ على استقلالية عملية التقاضي ونزاهتها وتوفير المساعدة القانونية للفئات غير القادرة على توفيرها وخصوصاً الفقراء، والنساء والأطفال تعد من الدعائم والركائز الضرورية لتطوير منظومة متكاملة وراسخة للنزاهة والشفافية والمساءلة للدولة.

وحيث أن المعرفة وسهولة تدفق المعلومات بين أركان مؤسسات قطاع العدالة تعد الركيزة الأساسية في التشاركية والتعاون والتنسيق في العمل وتجسيد الشفافية والنزاهة على أرض الواقع، فإن الأمر يتطلب وضع آليات لتجميع المعرفة وتصنيفها وتخزينها وحسن تدفقها للجهات المستفيدة وسهولة الوصول إليها؛ الأمر الذي يسهم في تنمية أداء الموظفين، ورفع كفاءة المؤسسات، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للجمهور.

٢. المأسسة وتكاملية الأداء:

يعتبر العمل المؤسسي ضرورة عصرية بحيث لا يمكن لأي مؤسسة مهما كان طابعها أن تقوم بوظيفتها دون الأخذ بعين الاعتبار أسس التطور المؤسسي الذي يجمع الطاقات والجهود في طريق البناء والتطوير. إن العمل الممأسس لا يترك مجالاً للاجتهاد والمبادرات الفردية غير المرتكزة إلى نشاط مؤسسي ينأى بالمؤسسة عن محاذير شخصنة الإدارة ومواقع اتخاذ القرار، وعليه تعتبر المأسسة عملية ضرورية في مؤسسات قطاع العدالة الرسمية وغير الرسمية من أجل رفع كفاءتها وتحسين خدماتها التي تقدمها للمواطنين، وتطوير الجوانب الفنية والإدارية فيها وفقاً لمتطلبات مواكبة العصر الذي تخدم فيه هذه المؤسسات.

ويتم بناء القدرات المؤسسية لقطاع العدالة من خلال الاهتمام بتحديد الأدوار والمسؤوليات، وبعمليات التنسيق والتنظيم فيما بين مؤسسات قطاع العدالة، وذلك في إطار الفهم العميق لعملية البناء والتطوير مما يقتضي العمل على تطوير الإجراءات المالية والإدارية في هذه المؤسسات وتجذير ثقافة التميّز وإرساء أسس التخطيط والتطوير المؤسسي وضمان جودة الأداء وإدخال التقنية الحديثة والحوسبة، وخصوصاً فيما يتعلق بمجال العمل القضائي مع الاستخدام الفعال للمعلومات وتكنولوجيا الاتصال في العمل المؤسسي.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين مؤسسات قطاع العدالة، فإن هذا يقتضي العمل على وضع الأسس التي ترسخ مفهوم العمل التكاملي وتشجيع مبادئ التشاركية بين مؤسسات قطاع العدالة. ومن هذا المنطلق برزت أهمية التخطيط الاستراتيجي باعتباره الوسيلة المناسبة لترشيد عملية مأسسة البناء والتطوير في قطاع العدالة وذلك من خلال صياغة وبلورة رؤى وأهداف ورسالات القطاع ووضع الأنشطة المناسبة لتحقيقه من خلال عملية تشاركية وتكاملية لمؤسساته تبدأ بالتوافق على الرؤية الاستراتيجية الشمولية له، ومروراً بوضع خطة استراتيجية شاملة وانتهاء بتكامل الأدوار والتنسيق المشترك في تنفيذ الخطط الاستراتيجية الفرعية المنبثقة عن الخطة الشاملة.

٣. العدالة والمساواة وسيادة القانون:

إن العدالة والمساواة وسيادة القانون إلى جانب التنمية المستدامة تعد من أهم مقومات الحياة الكريمة لأفراد المجتمع مما يستدعي العمل من أجل تطوير خدمات قضائية وقانونية متميزة ومتخصصة لدى مؤسسات قطاع العدالة الرسمية بشكل يواكب التطورات والمستجدات المحلية والدولية ويستجيب لاحتياجات الفئات الخاصة كالأطفال؛ الأمر الذي من شأنه أن يعزز ثقة الجمهور في أداء هذه المؤسسات ويجذر ثقافة سيادة القانون، كما يعمل على تقوية أواصر التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في مجال حماية الحقوق والحريات وسيادة القانون وغيرها من المؤسسات التي قد تساهم في توجيه بوصلة العمل القضائي نحو السلبيات التي قد تنجم أثناء أداء المهام.

وفي ذات السياق أيضاً فإن للإعلام دوراً أساسياً في توصيل صورة الوضع القائم في مؤسسة القضاء والمؤسسات العدلية بما يخدم أهداف قطاع العدالة في التطوير والبناء والارتقاء بالعمل والتميّز. فوسائل الإعلام ركيزة أساسية من أجل تدعيم ركائز ثقة الجمهور بالقضاء وتحسين ثقافة الجمهور القانونية.

ثالثاً: الأهداف الاستراتيجية

١- الأهداف الاستراتيجية الرئيسية لقطاع العدالة في مجال النزاهة والشفافية

ومن أبرز محاور الأهداف الاستراتيجية الرئيسية لقطاع العدالة في مجال النزاهة والشفافية ما يلي:

أ. ستقلال القضاء وضمان المحاكمة العادلة
ب. تحديث منظومة التشريعات

أ. استقلال القضاء وضمان المحاكمة العادلة

وفقاً للتعديلات الدستورية التي تدعم استقلال القضاء فإنه لا بد من تعزيز أنظمة الرقابة والمساءلة وتطوير عمل وحدات الرقابة الداخلية للقضاء باعتبارها أحد أهم أسس وركائز صون وحماية استقلال القضاء وضمان المحاكمة العادلة.

ومن أسس الرقابة الفاعلة في السلطة القضائية نظام التفتيش القضائي وأدواته وضمان جودة الأحكام وتطوير أسس التعيين وبرامج التدريب القضائي، وعليه لا بد من مراجعة أنظمة التفتيش في القضاء وزيادة عدد المفتشين المؤهلين إضافة الى توفير أدوات الرقابة والتفتيش ووسائلها، والتركيز على أهمية إصدار ونشر تقرير سنوي خاص بأنشطة التفتيش القضائي وصياغة برامج تدريبية متخصصة، وتحفيز المشاركة في الدورات والندوات وورش العمل المحلية والعالمية، والعمل على نشر الأحكام القضائية وتوفير مصادر المعلومات اللازمة للعمل القضائي.

ويشكل الحق في المحاكمة العادلة أحد الأعمدة الأساسية لدولة القانون الحامية لحقوق المواطنين، بحيث تتوفر شروط المحاكمة العادلة كضمانة للتطبيق السليم للقانون وحماية حقوق الأفراد والمجتمع ويقتضي العمل على تمكين الأطفال والنساء من الوصول إلى الخدمة القضائية، ومكافحة أشكال التمييز أمام القضاء وخصوصاً تلك التي تعتمد على موروثات ثقافية محددة رسخت في ذهن القاضي ومنها ما تعلق بقضايا النوع الاجتماعي، وتطوير إدارة سير الدعوى وتسريع إجراءات التقاضي وتشجيع الوسائل البديلة لحل النزاع ومنها الوساطة والتحويل لقضايا الأطفال بهدف تخفيف العبء القضائي وتقصير أمد التقاضي أمام المحاكم، إضافة إلى تطوير مفاهيم العدالة الجنائية وتطوير وسائلها وأدواتها.

ب. تحديث منظومة التشريعات

إن العمل على تحديث منظومة التشريعات المتعلقة في قطاع العدالة والقضاء من شأنه أن يمكن القضاء والمؤسسات العدلية من تلبية متطلبات التطوير والحداثة في النظام القضائي في مجالاته المختلفة، وسيعمل على تحصين القوانين والتشريعات من الثغرات القانونية ويحقق التوازن ويزيل كافة أشكال التناقض وعدم الانسجام فيما بينها من جهة، وكذلك فيما بينها وبين الدستور من جهة أخرى، وبالتالي تحقيق الاستقرار للبنية التشريعية في الدولة.

ويقتضي ذلك العمل المستمر على متابعة ومراجعة هذه التشريعات وحصرها وتناولها بالتحليل والدراسة والتعليق بما يمكن من الكشف عن الفجوات التشريعية فيها ومقتضيات سدها وكذلك مواكبة تطبيقاتها وما يعتريها من صعوبات أو تعقيدات تقتضي تدخلاً تشريعياً معدلاً أو مكملاً أو تفسيراً بما يمكن من حسن تطبيقها قضائياً أو مواءمتها مع المعايير الدولية، ومواءمتها مع مقتضيات البناء والتطوير في أعمال القضاء وصياغة سياسة قضائية موجهة للتشريعات في هذا الشأن من أجل تحقيق العدالة وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الممكنة.

٢. الأهداف الاستراتيجية الرئيسية لقطاع العدالة في مجال المأسسة وتكاملية الأداء

إن تحقيق السياسة المتعلقة بالمأسسة وتكاملية الأداء في قطاع العدالة يقتضي العمل على ما يلي:

أ. إرساء علاقات متوازنة بين مؤسسات قطاع العدالة

ب. تجذير ثقافة التميّز

أ. إرساء علاقات متوازنة بين مؤسسات قطاع العدالة

يمكن تحقيق علاقات متوازنة بين مؤسسات قطاع العدالة من خلال العمل على ضمان التدفق الحر للمعلومات على المستوى الداخلي وكذلك المستوى الخارجي للمؤسسة ورفع كفاءة الاتصال الداخلي والاتصال والتعاون على مستوى القطاع. ومن الأهمية بمكان كذلك العمل على تشجيع اللقاءات الدورية بين الشركاء في قطاع العدالة وتشكيل لجان العمل المشترك التي من شأنها أن تساهم في توجيه وتنظيم وتنفيذ الخطط الاستراتيجية، وتعزيز الاتصال والتعاون بين كل من مؤسسات القطاع الرسمية مع كل من المجتمع المدني والمجتمع الدولي والقطاعات الأخرى في الدولة من شأنه كذلك أن يعزز العمل البناء داخل هذه المؤسسات ويستنهض سبل الدعم ويوفر الموارد الضرورية لتنفيذ الخطط الاستراتيجية ويساهم أيضاً في تحقيق الرقابة المتوازنة بين الشركاء خدمة لأهداف القطاع.

ب. تجذير ثقافة التميّز في مؤسسات العدالة:

تأصيلاً لثقافة التميّز التي ترتكز على أسس عالمية للممارسات الفضلى للمؤسسات العدلية والقضاء، ووفقاً للتوجيهات الملكية السامية بهذا الشأن تم استحداث جائزة الخدمة الحكومية المتميزة وذلك في إطار جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية. حيث تهدف الجائزة إلى ما يلي:

١. بناء ودعم ونشر ثقافة الخدمة الحكومية المتميزة.
٢. إشراك الفئات المعنية من موظفين ومتلقي الخدمة، في تحديد احتياجاتهم ومتطلباتهم المتعلقة بالخدمات المقدمة.
٣. بناء إطار عمل لتحسين مستوى الخدمات وعملية تقديمها والارتقاء بآليات ووسائل تقديم هذه الخدمات في الوزارات والمؤسسات الحكومية.

٤. تطوير آليات وأنظمة التعامل مع (صوت متلقي الخدمة) مثل التعامل مع شكاوى متلقي الخدمة واقتراحاتهم وقياس درجة رضاهم عن الخدمات وتحديد احتياجاتهم.

٥. تفعيل وسائل الاتصال والتواصل مع متلقي الخدمة والعمل على تحسينها.

وعليه فإن مشاركة مؤسسات العدالة الرسمية في هذه الجائزة سيرتقي إلى حد بعيد بقدرة هذه المؤسسات على تحسين أوضاعها من خلال التزامها بالمعايير التي اعتمدت للمشاركة في الجائزة.

٣. الأهداف الاستراتيجية الرئيسية لقطاع العدالة في مجال العدالة والمساواة وسيادة القانون

إن الأهداف الاستراتيجية لقطاع العدالة في مجال العدالة والمساواة وسيادة القانون كما يلي:

أ. المساهمة في تعزيز ثقة الجمهور في سيادة القانون

ب. تعزيز التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام وغيرها من المؤسسات

أ. المساهمة في تعزيز ثقة الجمهور في سيادة القانون

يعتبر قطاع العدالة من أهم القطاعات وأكثرها تأثيراً في حياة المواطن في الدولة، حيث أن المواطن متلقي الخدمة من مؤسسات قطاع العدالة غالباً ما يقيم حسن أدائها من خلال درجة كفاءة الخدمة التي تقدمها هذه المؤسسات في إطار بيئة مؤسسية تحافظ على كرامة المواطن وتحرص على تقديم الخدمة بشكل لائق ومقبول وتكون حساسة لطبيعة وخصائص الفئات المستفيدة كالأطفال والنساء، كما أن ثقة المواطن لا تكتمل بالمؤسسة العدلية إلا من خلال قدرته على الحصول على المعلومات التي يحتاجها منها بسهولة ويسر، فالمعلومات الصحيحة والرسمية هي مفتاح الثقة بين الدولة والمواطن. إضافة إلى ذلك فإن اعتماد برامج نشر ثقافة القانون وزيادة الوعي بين المواطنين بالحقوق والواجبات والحريات الأساسية ومعرفة الجمهور بأساسيات عمل السلطة القضائية وسير إجراءات الدعوى وتوعية الجمهور بدور مؤسسات قطاع العدالة والتعريف بجهودها

من شأنه أيضاً أن يسهل عمل القضاة والمحامين ويؤثر في سرعة إنجاز إجراءات الدعاوى والفصل فيها، كما أن من شأنه أن يرفع من ثقة الجمهور بأداء هذه المؤسسات.

ومن موجبات تحقيق ما تقدم توفر آلية مؤسسية تعزز مشاركة المواطن في السياسات والقرارات التي تتخذ في مؤسسات قطاع العدالة وتمكن المواطنين من متابعة وتقييم أداء هذه المؤسسات من خلال اتباع وتفعيل منهج الاتصال المتبادل بينهما.

ب. تعزيز التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام وغيرها من المؤسسات

لا بد من العمل في هذا الإطار على تعزيز قنوات التعاون والتنسيق بين مؤسسات قطاع العدالة وكل من مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية و توطيد الروابط مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام من خلال إنشاء وحدات إعلام ووحدات علاقات عامة داخل مؤسسات قطاع العدالة واعتماد سياسات إعلامية تحقق أهداف قطاع العدالة وتتلاقى مع مؤسسات المجتمع المدني والدولي وتأخذ البعد الديمقراطي وحقوق الإنسان وتطوير البرامج الموجهة للجمهور بهدف التوعية بحقوق المواطن وحرياته الأساسية والمساواة بين أفراد المجتمع أمام القانون في ظل دولة سيادة القانون.

ولتعزيز التعاون والتنسيق مع المؤسسات الاعلامية لا بد من وضع خطة عمل إعلامية واضحة موجهة للجمهور لتعريفه بدور القضاء في نشر العدل وتحقيق سيادة القانون على الجميع، من خلال اعتماد آليات للتواصل مع المؤسسات الإعلامية والإعلاميين في خدمة قضايا العدالة.

رابعاً: المتابعة والتقييم ومقاييس الأداء

١. المتابعة:

حيث تتضمن عملية المتابعة إيجاد آليات معتمدة ووسائل مستمرة للعمل على تنفيذ الخطط الاستراتيجية وقياس مستويات التقدم والإنجازات فيها بناءً على مؤشرات قياس مقرّة.

وبناءً عليه تشكلت اللجنة التوجيهية العليا لقطاع العدالة بهدف وضع وتطوير خطة استراتيجية لقطاع العدالة في المملكة، ومتابعة الاحتياجات والسياسات والتطورات والفرص ذات العلاقة بالقطاع، وتسهيل عمل براج التطوير المختلفة لدى الوزارة والإشراف وتقديم الدعم والتوجيه لفريق العمل التشغيلي المنبثق عن هذه اللجنة، وكذلك ضمان عملية التنسيق والحوار مع الشركاء المحليين والدوليين الداعمين لقطاع العدالة.

وقد انبثق عن هذه اللجنة مجموعة من اللجان الفرعية المتخصصة بهدف المتابعة وضمان حسن الأداء، ومن المتوقع أن يتم العمل على تنفيذ مجموعة من النشاطات اللازمة لمتابعة تنفيذ الخطة الشاملة كما يلي:

١. عقد اللقاءات الدورية على مستوى اللجنة التوجيهية العليا بهدف الاطلاع على تنفيذ الخطة الاستراتيجية الشاملة وما ينبثق عنها من خطط متعلقة بقطاع العدالة.

٢. تشكيل وتفعيل اللجان الفرعية المتخصصة اللازمة.

٣. وضع آلية للاتصال والتواصل بين مؤسسات قطاع العدالة على المستوى الداخلي والمستوى الخارجي تتضمن ما يلي:

- إعداد التقارير الدورية اللازمة
- نشر وتعميم التقارير والإحصائيات الدورية
- تيسير الحصول على المعلومات وحسن تدفقها من خلال تحديث أنظمة المعلومات وأتمتتها

٢. التقييم:

تعد عملية التقييم جزءاً رئيسياً من عملية التخطيط الاستراتيجي لما تنضوي عليه من أهمية في قياس مستوى ودرجة الإنجاز وفقاً للخطط الموضوعة وفي الإطار الزمني الموضوع لتنفيذ المهام المنبثقة عنها ووفقاً للموارد المتاحة. كما تشتمل عملية التقييم على تحليل أثر الفرص والتحديات على حسن التنفيذ ونجاعته ومدى قدرة المؤسسات على تذليل وتجاوز المعيقات والصعوبات التي تعتري عملية التنفيذ وقدرتها كذلك على تعظيم فرص نجاح التنفيذ.

وعليه فإن عملية التقييم تقتضي:

١. التقييم الذاتي للمؤسسات المنفذة من خلال إعداد التقارير المؤسسية والقطاعية حيث تشتمل التقارير على الإنجازات ونوعيتها في إطار الخطة الشاملة والخطط الفرعية المنبثقة عنها.

٢. الرقابة الخارجية من خلال إشراك مؤسسات الدولة المتخصصة في عملية التقييم لإضفاء المصداقية على عملية التقييم.

إشراك مؤسسات المجتمع المدني في عملية التقييم من خلال نشر التقارير وتمكين هذه المؤسسات من الاطلاع على التقارير وإبداء الرأي والمشورة وكذلك تمكينها من عمليات الرصد والمتابعة للخطط المنفذة وقياس مستويات رضا الجمهور.

مؤشرات قياس الأداء:

إن مؤشرات الأداء التي تم اعتمادها في الخطة الشاملة والتي تعكس أهدافها الاستراتيجية هي مؤشرات قابلة للقياس وقابلة للمقارنة وترتبط بالعمليات التي تقوم بها مؤسسات قطاع العدالة. وقد تم الإشارة لآلية قياس لكل مؤشر بالاعتماد على كل من الدراسات والمسوحات الاستطلاعية وكذلك تحليل التقارير الإحصائية والمالية الصادرة عن مؤسسات قطاع العدالة ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها من الآليات.

وفيما يلي مؤشرات القياس وآليات تحققها لكل هدف استراتيجي كما يلي:

١. استقلال القضاء وضمان المحاكمة العادلة

١.١. مؤشرات قياس الأداء:

يقيس هذا المؤشر حصيلة إنجاز مؤسسات قطاع العدالة في مجال تعزيز استقلال القضاء واستقلال القاضي الفردي وفقاً للتعديلات الدستورية ومدى التحسن في ترتيب الأردن عالمياً في مؤشرات استقلال السلطة القضائية وجسر الفجوة القانونية والتشريعية لدعم وترسيخ استقلال القضاء والقاضي وتحسين ثقة الجمهور بعدالة الأحكام القضائية مما يعزز سيادة القانون. فيما يلي أبرز مؤشرات الأداء في نطاق هذا الهدف:

١. تحسن ترتيب الأردن عالمياً في مؤشرات استقلال القضاء واستقلال القاضي الفردي.
٢. تحسن في نوعية وجودة الأحكام القضائية وازدياد نسبة الفصل في القضايا الواردة وانخفاض في عدد القضايا المتراكمة.

٢.١. آليات التحقق:

يتم قياس هذا المؤشر بعدة آليات على النحو التالي:

١. مقارنة ترتيب الأردن عالمياً في مؤشرات الأداء لسنوات سابقة مع سنوات قادمة في موضوع التقدم نحو الاستقلال التام لاستقلال القضاء الذي يتم إجراؤه على المستوى الدولي وفقاً للمعايير الدولية.
٢. اعتماد التقارير الإحصائية الصادرة عن المحاكم حول عدد القضايا المفصولة والمدورة.

٢. تحديث منظومة التشريعات

١.٢. مؤشرات قياس الأداء:

يقيس مؤشر الأداء المتعلق بتحديث منظومة القوانين والتشريعات مدى العمل على تأمين استقرارها بتحصينها من الثغرات القانونية ومواكبة التطورات والمستجدات المحلية والدولية من خلال المراجعة الدورية لها. فالقوانين والتشريعات يجب أن تكون محكومة باعتبارات العدل والحرية والمساواة ومنسجمة مع المواثيق الدولية وقائمة على إحداث التوازن بين اعتبارات العدل والحرية من ناحية وبين دواعي الأمن والنظام والاستقرار من ناحية أخرى. وفيما يلي أبرز مؤشرات الأداء لهذا الهدف:

جميع التشريعات والقوانين تم مراجعتها وتحصينها من الثغرات القانونية.

٢.٢. آليات التحقق:

١. تشكيل فريق عمل مختص لدراسة ومراجعة جميع القوانين للتعرف على مدى حاجتها للتطوير والتحديث لمواكبة المستجدات المحلية والدولية والاستفادة من تجارب البلدان المتطورة وبلدان المنطقة ووضع التوصيات والمقترحات لتطويرها وتحديثها.
٢. اعتماد التوصيات والمقترحات وإعداد خطة عمل لتحديث وتطوير وسن قوانين جديدة.

٣. إرساء علاقات متوازنة بين مؤسسات قطاع العدالة:

١,٣. مؤشرات قياس الأداء:

يقيس هذا المؤشر طبيعة العلاقة ومدى نجاعتها بين الشركاء في مؤسسات قطاع العدالة لتحقيق التكاملية في العمل. فيما يلي أبرز مؤشرات الأداء لهذا الهدف:

١. مأسسة آليات متابعة وتنفيذ للخطة الاستراتيجية الشاملة لمؤسسات قطاع العدالة
٢. إنفاذ الخطة الاستراتيجية الشاملة وفقاً للجداول الزمنية المعتمدة

٢,٣. آليات التحقق:

١. مراجعة التقارير الدورية التي تعدها اللجنة التحضيرية عما تم إنجازه من الخطة الشاملة وتوثيق المشاكل والتحديات التي واجهت عملية المتابعة والتنفيذ.

٢. توفر الأنظمة والتعليمات التي تدعم العلاقات المتوازنة وعدد الاجتماعات الدورية.

٤. تجذير ثقافة التميّز في مؤسسات قطاع العدالة

١.٤. مؤشرات قياس الأداء:

يقيس هذا المؤشر مدى تقدم مؤسسات العدالة في تطوير أطر التميّز ومعايير التقييم المبنية على أفضل الممارسات الدولية ونشر التميّز في مؤسسات قطاع العدالة.

١. التحسن في نتائج وترتيب مؤسسات قطاع العدالة في جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية.

٢. موازنات سنوية منسجمة مع الأهداف الاستراتيجية الشاملة لقطاع العدالة

٢.٤ آليات التحقق:

وجود موازنة سنوية موجهة بأهداف الخطة الاستراتيجية الشاملة والخطط الفرعية.

٥. المساهمة في تعزيز ثقة الجمهور في سيادة القانون

١.٥ مؤشرات قياس الأداء:

يقيس هذا المؤشر مدى التحسن في ثقة الجمهور بمؤسسات قطاع العدالة في مجال تعزيز سيادة القانون على الجميع:

١. زيادة نسبة رضا وثقة الجمهور بسيادة القانون بالمقارنة مع عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨

٢. زيادة نسبة تدفق المعلومات والبيانات الإحصائية إلى الجمهور كمّاً ونوعاً.

٢.٥. آليات التحقق:

١. تنفيذ دراسة استطلاعية على عينة وطنية للتعرف على مدى التحسن في ثقة الجمهور بمؤسسات قطاع العدالة وسيادة القانون.

٢. رصد نوعية وكمية المعلومات الإحصائية المنشورة للجمهور عبر مختلف الوسائل بما فيها الإلكترونية.

٦. تعزيز التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام وغيرها من المؤسسات

١.٦. مؤشرات قياس الأداء:

يقيس هذا المؤشر مدى التقدم في التنسيق والعمل المشترك بين مؤسسات قطاع العدالة ومؤسسات المجتمع المدني بما فيها المؤسسات الاعلامية.

١. زيادة نسبة التغطية الإعلامية لمؤسسات قطاع العدالة في وسائل الاعلام المختلفة.

٢. زيادة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني بالقضايا ذات الاهتمام المشترك مع مؤسسات قطاع العدالة.

٢.٦. آليات التحقق:

١. توفر آليات لتحسين الاتصال والتواصل وتدفق المعلومات بين مؤسسات قطاع العدالة ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الاعلامية.

٢. الاطلاع على تقارير وأنشطة مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الاعلامية.

السلطة القضائية

الغاية الوطنية: تطبيق وانفاذ سيادة القانون بمساواة وعدالة ونزاهة						
الورقة النقاشية الملكية السادسة	حماية وتعزيز سيادة القانون	ترسيخ مبادئ العدالة والمساواة والشفافية	صيانة وتطوير مرافق القضاء والاجهزة المساندة له	تعزيز البيئة القضائية الفاعلة والنزيهة	تهيئة بنية مؤسسية عصرية	توفير كوادر مؤهلة ومتخصصة
الاولويات الاستراتيجية (رؤية الاردن ٢٠٢٥)	تعزيز ميثاق النزاهة الوطنية	تحسين كفاءة النظام القضائي	التأكد من الانفاذ السريع للقانون	أتمتة الاجراءات القضائية		
الاهداف القطاعية (البرنامج التنفيذي التنموي)	ترسيخ دولة القانون	تحقيق العدالة والمساواة	تعزيزمبادئ النزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص	حماية الحقوق والحريات	زيادة ثقة المجتمع	
السياسات الاستراتيجية للجنة الملكية	توطيد استقلال القضاء والقضاة	تحديث الادارة القضائية وتطويرها	تحديث وتطوير العدالة الجزائية وتنفيذ الاحكام	تحديث وتطوير إجراءات الدعاوى الحقوقية وتنفيذ الاحكام		
أهداف الاستراتيجية الشاملة لقطاع العدالة	استقلال القضاء وضمان المحاكمة العادلة	تجذير ثقافة التميز	تحديث منظومة التشريعات	إرساء علاقات متوازنة بين مؤسسات قطاع العدالة	المساهمة في تعزيز ثقة الجمهور في سيادة القانون	تعزيز التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام وغيرها من المؤسسات
أهداف المجلس القضائي ٢٠٢١	تعزيز إستقلال السلطة القضائية	رفع القدرات وتطوير المهارات المعرفية للقضاة	ضمان المحاكمة العادلة	تحقيق عدالة ناجزة	المساهمة في تعزيز ثقة الجمهور في سيادة القانون	مأسسة علاقات السلطة القضائية مع الشركاء
أهداف وزارة العدل ٢٠٢١	توفير بيئة مناسبة لدعم العمل القضائي	رفع القدرة المؤسسية وتجذير ثقافة التميز	تعزيز ثقة المجتمع في سيادة القانون	المساهمة في تطوير منظومة النزاهة الوطنية	المساهمة في تطوير منظومة التشريعات	ماسسة علاقة وزارة العدل مع الشركاء المحليين والدوليين
أهداف المعهد القضائي ٢٠٢١	تأهيل المرشحين لتولي الوظائف القضائية وبناء القدرات القضائيّة والإدارية وتطويرها	بناء القدرات المؤسسية وتجذير ثقافة التميز	ضمان المحاكمة العادلة	تعزيز التعاون مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية	المساهمة في نشر الثقافة القانونية بين فئات المجتمع	

الفصل الثاني
استراتيجية السلطة القضائية ٢٠١٧- ٢٠٢١

مقدمة:

أولى الدستور الأردني القضاء أهمية خاصة، وضمن إستقلاله، حيث نصت المادة (٢٧) منه على أن («السلطة القضائية مستقلة تتولاها المحاكم على إختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر جميع الأحكام وفق القانون باسم الملك». وجاء قانون إستقلال القضاء رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٤ ليعزز مبدأ الفصل بين السلطات باعتبار السلطة القضائية مستقلة، والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، وركزت توصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون على هذا المبدأ من خلال السياسة الاستراتيجية الاولى في تقرير التوصيات «توطيد استقلال القضاء والقضاة».

يمثل المجلس القضائي الأردني بموجب (قانون استقلال القضاء) قمة هرم السلطة القضائية في المملكة، ويجسد مع مجلسي الأمة والوزراء مبدأ الفصل بين السلطات. والمجلس القضائي هو صاحب الصلاحية القانونية في الإشراف الإداري على جميع القضاة النظاميين في المملكة، وما يتعلق بذلك من تعيين، وانتداب، وإعارة، وترقية، ونقل، ومساءلة، وتأديب، وإحالة على التقاعد. كما يُعنى المجلس بتطوير الجهاز القضائي، وتقديم الاقتراحات التشريعية المتعلقة بالقضاء والنيابة العامة وإجراءات التقاضي لتسترشد بها الحكومة لدى إعدادها مشاريع القوانين والأنظمة المختلفة.

وتأكيداً لمبدأ الفصل بين السلطات وتجسيداً لما حفل به الدستور الأردني ّ واستنادا الى الرؤيا الملكية وما وردت في توصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون على أن القضاء سلطة مستقلة، ولتعزيز استقلال القضاء وسيادة القانون والمساهمة في تحقيق المنظومة الوطنية للنزاهة والشفافية والمساءلة عملت السلطة القضائية على إعداد خطتها الاستراتيجية (٢٠١٧- ٢٠٢١) بأسلوب تشاركي بحيث اتسمت هذه الخطة بالشمولية والموضوعية والتشاركية، بحيث أتى تطوير خطة السلطة القضائية الاستراتيجية للأعوام (٢٠١٧- ٢٠٢١) ليعزز مسيرة البناء التي اعتمدتها السلطة القضائية بشكل خاص وقطاع العدالة بشكل عام، وامتداداً لخطط السلطة القضائية الاستراتيجية السابقة، حيث استندت السلطة القضائية في تطويرها للاستراتيجية على منهجية متكاملة شملت:

- تشكيل فريق العمل الفني في السلطة القضائية والاستعانة بآراء الكثير من القضاة وخبراء في مجال التخطيط الاستراتيجي
- بناء قدرات المعنيين في مجال التخطيط الاستراتيجي
- مراجعة وتحليل المصادر والمراجع ذات العلاقة مع التركيز على توصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون

- تحليل البيئتين الداخلية والخارجية للسلطة القضائية وتشخيص الواقع الحالي
- بناءً على نتائج التحليل والتشخيص تم مراجعة وتطوير رؤية ورسالة السلطة القضائية والمحاور الاستراتيجية الخاصة بها والمشاريع اللازمة لتحقيقها
- تم تطوير مؤشرات قياس الأداء على المستوى الاستراتيجي

أولى الدستور الأردني القضاء أهمية خاصة، وضمن إستقلاله، حيث نصت المادة (٧٢) منه على أن («السلطة القضائية مستقلة تتولاها المحاكم على إختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر جميع الأحكام وفق القانون باسم الملك». وجاء قانون إستقلال القضاء رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٤ ليعزز مبدأ الفصل بين السلطات باعتبار السلطة القضائية مستقلة، والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، وركزت توصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون على هذا المبدأ من خلال السياسة الاستراتيجية الاولى في تقرير التوصيات «توطيد استقلال القضاء والقضاة».

نتائج التحليل الرباعي للسلطة القضائيّة (SWOT Analysis)

	مساعد	معيق
داخلي	**نقاط القوة:** •الدستور الأردني وقانون إستقلال القضاء. •وجود الإرادة السياسية للتطوير •وجود خبرات وكفاءات مؤهلة. •وجود الأنظمة المحوسبة الرئيسية والبنية التحتية التقنية الأساسية	**نقاط الضعف:** •عدم وجود منهجية متكاملة للعملية التدريبية •بيئة العمل للقضاة وموظفي وزارة العدل •ضعف البنية التحتية لقصور العدل والمحاكم •نقص الكوادر الإدارية في المحاكم •عدم إستقرار الكوادر الادارية في المحاكم وتأهيلهم وتدريبهم •عدم تحديث وتكامل وتوحيد الإجراءات الإدارية وأدوات العمل في المحاكم •نقص الكوادر المؤهلة لإدامة وإدارة الأنظمة المحوسبة

	الفرص:	التحديات:
خارجي	• وجود الجهات المانحة والداعمة، وبراج التطوير المساندة لقطاع العدالة الأردني • التعاون بين السلطة القضائية، ومؤسسات الدولة والمؤسسات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني • توفر قنوات الاتصال والتواصل مع جميع أصحاب العلاقة	• ضعف التنسيق بين الجهات المانحة في دعم السلطة القضائية • العوائق التشريعية والتعديلات المتكررة • تبعات وعبء اللجوء السوري على قطاع العدالة • نشر ثقافة سيادة القانون ودور السلطة القضائية في تحقيق العدالة

السلطة القضائية: الرؤية والرسالة والإهداف الإستراتيجية

الرؤية: « سلطة قضائية مستقلة حارسة للعدالة ضامنة للحقوق والحريات »

تتوافق صياغة رؤية المجلس القضائي الأردني مع رؤية الاستراتيجية الشاملة لقطاع العدالة من حيث التركيز على استقلال القضاء، وتوضح الرؤية دور المجلس (السلطة القضائية) في حراسة العدالة وسيادة القانون، كما تلخص مختلف معاني سيادة القانون والمساواة والعدل من خلال ضمان الحقوق والحريات والمحافظة عليها بما يعزز ثقة المجتمع بدولة القانون.

الرسالة: «سلطة قضائية تحقق العدالة، عمادها سيادة القانون، تساهم في توفير البيئة القضائية المناسبة والتكامل مع الشركاء لدعم جهود الإصلاح والتنمية الشاملة»

ركزت رسالة المجلس القضائي الاردني على مبدا سيادة القانون كعماد لعملها في سبيل تحقيق العدالة من خلال المساهمة في توفير بيئة التقاضي المناسبة التي تضمن حقوق الأفراد وحرياتهم وتساهم في تعزيز ثقة المجتمع، وتشمل البيئة القضائية المناسبة ومؤسسية العمل المبنية على الممارسات الفضلى والكوادر المؤهلة المتخصصة، مع التأكيد على مبدا التعاون والتكامل مع مختلف الشركاء في دعم جهود الإصلاح والتنمية الشاملة

الأهداف الاستراتيجية للمجلس القضائي الأردني:

أهداف السلطة القضائية
الهدف الأول: تعزيز استقلال السلطة القضائية
الهدف الثاني: رفع القدرات وتطوير المهارات المعرفية للقضاة
الهدف الثالث: ضمان المحاكمة العادلة
الهدف الرابع: تحقيق عدالة ناجزة
الهدف الخامس: المساهمة في تعزيز ثقة الجمهور في سيادة القانون
الهدف السادس: مأسسة علاقات السلطة القضائية مع الشركاء

الهدف الأول: تعزيز استقلال السلطة القضائية	
مؤشر القياس	ترتيب الأردن العالمي في مؤشر استقلال القضاء
المشاريع الاستراتيجية	**مؤشرات قياس الأداء (المشاريع الاستراتيجية)**
١. استكمال تعديل التشريعات الناظمة لعمل السلطة القضائية	• نسبة استكمال مراجعة وتحديث التشريعات ذات العلاقة
٢. تعزيز القدرة المؤسسية للمجلس القضائي	• عدد التحسينات التي تم اعتمادها وتطبيقها • إستكمال إنشاء وتفعيل الامانة العامة • إستكمال الموازنة السنوية المستقلة للمجلس القضائي
٣. إنشاء أمانة عامة للمجلس القضائي	• عدد التحسينات التي تم اعتمادها وتطبيقها
٤. الاستقلال المالي لشؤون المجلس القضائي	• إستكمال إنشاء وتفعيل الامانة العامة
٥. تطوير وتمكين القضاء الإداري وتعزيز دوره في سيادة القانون	• عدد التحسينات التي تم إعتمادها وتطبيقها
٦. مراجعة وتحديث معايير وإجراءات جهاز التفتيش القضائي ورفع قدرته المؤسسية	• معدل التحسن في مخرجات جهاز التفتيش القضائي

٧. تمكين وتطوير جهاز النيابة العامة والاجهزة المساندة لها وتفعيل دورها	• معدل التحسن في مخرجات جهاز النيابة العامة
٨. مراجعة وتحديث معايير وأسس وإجراءات نقل وإنتداب القضاة[١]	• عدد الاجراءات التي تمت وفقاً للمعايير الجديدة المعتمدة • إستكمال تطوير واعتماد وتطبيق المعايير والاجراءات المتكاملة
٩. تحديث أسس ومعايير تقييم أداء القضاة وأعضاء النيابة العامة	• إصدار التعليمات الخاصة بذلك
١٠. تفعيل مدونة السلوك القضائي	• نسبة الإنجاز في تطبيق خطة تفعيل مدونة السلوك القضائي
١١. تطوير بيئة العمل المعيشية والمادية للقضاة وموظفي وزارة العدل	• معدل التحسن في مستوى الرضى الوظيفي للقضاة وموظفي وزارة العدل

١ بما يضمن التركيز على مبدأ التخصص والاستفادة منه قدر الإمكان

الهدف الثاني: رفع القدرات وتطوير المهارات المعرفية للقضاة	
مؤشر القياس	نسبة الإنجاز في فصل القضايا
المشاريع الاستراتيجية	**مؤشرات قياس الأداء (المشاريع الاستراتيجية)**
١٢. تطوير الموارد البشرية القضائية	• التحسن في معدل رضى القضاة عن بيئة العمل • معدل الدوران الوظيفي للقضاة
١٣. مراجعة وتطوير منهجيات التدريب في المعهد القضائي الأردني[٢]	• عدد/نسبة المنهجيات التي تمت مراجعتها وتحديثها[٣]
١٤. مراجعة وتطوير براج التدريب في المعهد القضائي الأردني[٤]	• عدد براج التدريب المتخصص الجديدة • عدد الدورات التدريبية المنفذة سنوياً • عدد/نسبة القضاة الذين تلقوا تدريب سنوياً
١٥. تعزيز إدارة المعرفة وتطويرها	• نسبة الإنجاز في تطبيق خطة إدارة المعرفة في المجلس (تجميعها، تصنيفها، تخزينها واستخدامها)

٢ تتقاطع مع مشاريع المعهد القضائي الأردني
٣ مع التركيز على آلية تحديد احتياجات التدريب الشاملة وتطبيقها بشكل متكامل
٤ تتقاطع مع مشاريع المعهد القضائي الأردني

الهدف الثالث: ضمان المحاكمة العادلة	
مؤشر القياس	• ترتيب الاردن عالمياً في مؤشر العدالة المدنية • ترتيب الأردن عالمياً في مؤشر العدالة الجنائية
المشاريع الاستراتيجية	**مؤشرات قياس الأداء (المشاريع الاستراتيجية)**
١٦. إعادة النظر في خريطة التوزيع الجغرافي للمحاكم وتوزيع قضاتها وموظفيها	• نسبة استكمال التوزيع الجغرافي بناءً على الدراسات
١٧. الإرتقاء بجودة الأحكام القضائية وضمان نجاحها	• عدد القضاة المتخصصون • عدد الطعون في قرارات محكمة الدرجة الأولى (بداية + صلح) • عدد الطعون في قرارات محكمة الإستئناف • عدد الاجتهادات القضائية «المعممة» الصادرة عن محكمة التمييز • عدد المكتبات التي تم انشائها في مقار المحاكم
١٨. تمكين وتطوير المكتب الفني وإنشاء مكتب فني في محاكم إستئناف (عمان وإربد ومعان)	• إستكمال إنشاء المكاتب الفنية وتفعيلها في محاكم الاستئناف الثلاث • عدد التحسينات التي تم إعتمادها وتطبيقها
١٩. توحيد الهياكل وإجراءات العمل الإدارية في المحاكم[٥]	• نسبة المحاكم التي استكملت إعادة هيكلتها • نسبة المحاكم التي وحدت إجراءات العمل الإدارية فيها
٢٠. مراجعة وتطوير دليل الإجراءات الموحد لدوائر التنفيذ ورفع قدرة الدوائر المؤسسية	• عدد التحسينات التي تم اعتمادها وتطبيقها • استكمال تطوير ومراجعة واعتماد دليل الاجراءات الموحد
٢١. تخفيف أعباء عمل المحاكم وتحسين أداءها	• معدل عبء القاضي والهيئة القضائية
٢٢. التوسع في إنشاء غرف قضائية متخصصة[٦]	• عدد الغرف القضائية المتخصصة الجديدة • نسبة الزيادة في عدد القضاة المتخصصين
٢٣. تطوير وتنظيم مهنة الخبراء أمام المحاكم	• إستكمال اصدار نظام الخبرة أمام المحاكم النظامية
٢٤. مراجعة التشريعات الناظمة لإجراءات التقاضي وتبسيط وتيسير إجراءات التقاضي[٧]	• عدد التشريعات التي تم مراجعتها

٥ يتقاطع مع مشاريع وزارة العدل

٦ تفعيل مبدأ تخصص القضاة وتوسيع نطاقه بالاستعانة بتوصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون فيما يخص التشريعات

٧ بالاستعانة بتوصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون فيما يخص التشريعات

الهدف الرابع: تحقيق عدالة ناجزة

مؤشر القياس	• ترتيب الاردن عالمياً حسب مؤشر العدالة الجنائية • ترتيب الاردن عالمياً في مؤشر العدالة المدنية
المشاريع الاستراتيجية	**مؤشرات قياس الأداء (المشاريع الاستراتيجية)**
٢٥. التوسع في إستخدام حلول بديلة للنزاعات [٨]	• عدد الوسطاء من القضاء والوسطاء الخصوصيين • نسبة محاكم البداية التي تم إنشاء وتفعيل دوائر الوساطة فيها • عدد برامج التوعية المنفذة حول أهمية الوساطة
٢٦. تبني بدائل للعقوبات السالبة للحرية وتبني نظام قاضي تنفيذ العقوبة [٩]	• نسبة قضايا الأحداث التي تم فيها تطبيق عقوبات بديلة للعقوبات السالبة للحرية
٢٧. تطوير العدالة الإصلاحية للأحداث [١٠]	• نسبة المحاكم التي تم تجهيزها لاستقبال الاسر والاحداث • نسبة الأحداث الذين إستفادوا من المساعدة القانونية المجانية • نسبة الأحداث الذين تم تطبيق بدائل للعقوبات السالبة للحرية عليهم
٢٨. تطوير وتحديث إجراءات الضابطة العدلية	• معدل التحسن في اداء الضابطة العدلية
٢٩. مراجعة وتطوير نظام إدارة الدعوى المدنية	• إستبدال نظام إدارة الدعوى المدنية بإدارة الدعوى القضائية

٣٠. تعديل قواعد الاختصاص لتيسير اجراءات الدعوى الجزائية	• استكمال تعديل القواعد
٣١. مراجعة التشريعات الناظمة لإجراءات التقاضي	• عدد التشريعات التي تم مراجعتها
٣٢. تيسير الاجراءات المتعلقة بسماع الشهود والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة	• عدد التحسينات المطورة والمنفذة في مجال سماع الشهود
٣٣. تطوير السياسة الجزائية وتحديثها	• نسبة الخفض في ظاهرة العود الاجرامي
٣٤. تطوير آليات تنفيذ الأحكام المدنية والجزائية	• عدد التحسينات التي تم إعتمادها وتطبيقها • تطوير واعتماد الدليل موحد لآليات تنفيذ الأحكام المدنية والجزائية
٣٥. تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة في جميع مراحل الدعوى الجزائية	• تحسن ترتيب الاردن في مؤشر العدالة الجنائية • عدد توصيات اللجنة الملكية التي تم تطبيقها في هذا المجال

٨ البرنامج التنفيذي التنموي ٢٠١٦-٢٠١٨
٩ البرنامج التنفيذي التنموي ٢٠١٦-٢٠١٨
١٠ البرنامج التنفيذي التنموي ٢٠١٦-٢٠١٨

الهدف الخامس: المساهمة في تعزيز ثقة الجمهور في سيادة القانون

مؤشر القياس	ترتيب الأردن العالمي في مؤشر سيادة القانون
المشاريع الاستراتيجية	**مؤشرات قياس الأداء (المشاريع الاستراتيجية)**
٣٦. المساهمة في إجراء مسح ثقة المجتمع باستقلال القضاء وسيادة القانون	• نسبة التحسن في ثقة المجتمع بالنسبة لخط الأساس
٣٧. المساهمة في مأسسة النظام الوطني للمساعدة القانونية	• عدد الحالات المستحقة التي تلقت مساعدة قانونية مجانية
٣٨. المساهمة في حملات توعية المجتمع والتعريف بجهود السلطة القضائية وانجازاتها	• عدد حملات التوعية • نسبة التحسن في مؤشر نظرة المجتمع للسلطة القضائية

الهدف السادس: مأسسة علاقات السلطة القضائية مع الشركاء

مؤشر القياس	معدل رضى الشركاء
المشاريع الاستراتيجية	**مؤشرات قياس الأداء (المشاريع الاستراتيجية)**
٣٩. تطوير خطة عمل مشتركة ومتكاملة تحدد فيها الانشطة المشتركة بين المجلس القضائي الأردني ووزارة العدل	• إكمال تطوير خطة العمل المشتركة (نسبة الانجاز في خطة العمل المشتركة) والبدء بتطبيقها
٤٠. مراجعة وتحديث الأطر التي تنظم علاقة وزارة العدل بالمجلس القضائي الأردني	• نسبة الإنجاز في تطوير الإطار الناظم بين السلطة القضائية ووزارة العدل
٤١. تعزيز قنوات الاتصال بين السلطة القضائية والمؤسسات الأخرى	• عدد مذكرات التفاهم الموقعة مع الشركاء • عدد الأنشطة المشتركة المنفذة مع المؤسسات الأخرى (نقابة المحامين، كليات الحقوق...)

٤٢. تطوير وتطبيق خطة إعلام واتصال	• عدد التغطيات الإعلامية لبرامج وإنجازات السلطة القضائية
٤٣. وضع ضوابط التغطية الاعلامية لاعمال القضاء	• إستكمال تطوير ووضع وتطبيق الضوابط

وزارة العدل

الفصل الثالث
استراتيجية وزارة العدل (٢٠١٧ – ٢٠٢١)

مقدمة:

أنشئت وزارة العدل لتكون الذراع التنفيذي للجهاز القضائي الأردني من خلال تقديم الدعم اللوجستي والفني والمالي للجهاز القضائي، ولتباشر دورها في تحقيق رسالة الدولة الأساسية المتمثلة بإقامة العدل والمساواة وحماية الحقوق والحريات، وتطور دور الوزارة وتوسع ممتداً للعديد من المجالات من ضمنها حماية حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب وتيسير سبل الوصول للعدالة والمساعدة القانونية والعدالة الجزائية وتحديث ومراجعة التشريعات ووضع أسس مرجعية للتشريع والمساهمة في تحقيق منظومة النزاهة الوطنية وتعزيز استقلال القضاء وسيادة القانون.

ولتحقيق أهدافها والمساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية تسعى وزارة العدل لتعزيز دورها التنموي من خلال تحسين خدماتها ورفع كفاءة نتائجها وفق أهداف الاستراتيجية الشاملة لقطاع العدالة وتوجهات وزارة العدل، ولتحقيق ذلك بشكل منهجي ومأسس، دأبت الوزارة على تطوير خططها الاستراتيجية المتعاقبة بأسلوب تشاركي بحيث اتسمت هذه الخطط بالشمولية والموضوعية والتشاركية.

وجاء تطوير خطة وزارة العدل الاستراتيجية للأعوام (٢٠١٧ – ٢٠٢١) ليعزز مسيرة البناء التي اعتمدتها الوزارة بشكل خاص وقطاع العدالة بشكل عام، حيث استندت الوزارة في تطويرها للاستراتيجية على منهجية متكاملة شملت:

- تشكيل فريق العمل الفني في الوزارة والاستعانة بخبراء في مجال التخطيط الاستراتيجي
- بناء قدرات المعنيين في مجال التخطيط الاستراتيجي
- مراجعة وتحليل المصادر والمراجع ذات العلاقة والتركيز على توصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون
- تحليل البيئتين الداخلية والخارجية للوزارة وتشخيص الواقع الحالي للوزارة
- بناءً على نتائج التحليل والتشخيص تم مراجعة وتطوير رؤية ورسالة الوزارة والمحاور الاستراتيجية الخاصة بها والمشاريع اللازمة لتحقيقها
- تم تطوير مؤشرات قياس الأداء على المستوى الاستراتيجي

المتابعة والتقييم ومقاييس الأداء

لضمان تنفيذ الخطة الإستراتيجية لوزارة العدل بالشكل الصحيح وقياس مستويات التقدم والإنجاز بناءً على مؤشرات قياس أداء واضحة ودقيقة وقابلة للقياس وقابلة للمقارنة وتساعد متخذ القرار على الادارة بالإعتماد على الحقائق، تم تطوير مجموعة متكاملة من مؤشرات قياس الأداء على المستوى الإستراتيجي، أُخذ بعين الإعتبار عند تصميمها التكامل مع أهداف الإستراتيجية الشاملة لقطاع العدالة والأهداف الوطنية، وجاءت متسقة مع أنشطة الحكومة ذات العلاقة في الخطط الوطنية الأخرى كالبرنامج التنفيذ التنموي ووثيقة رؤية الأردن ٢٠٢٥.

وسيتم في المرحلة اللاحقة عند إعداد الخطط التشغيلية تطوير مجموعة أخرى من مؤشرات قياس الأداء على المستوى التشغيلي بحيث تكون متكاملة مع مؤشرات قياس الأداء الإستراتيجية. وسيتم إعداد مصفوفة متكاملة تبين آلية قياس كل مؤشر بالاعتماد على كل من الدراسات والمسوحات الاستطلاعية وكذلك تحليل التقارير الإحصائية والمالية وغيرها من الآليات، كما سيتم تحديد خط الأساس والمستهدفات خلال السنوات الخمس القادمة لكل مؤشر قياس.

	مساعد	معيق
داخلي	**نقاط القوة:** • الإستراتيجية الشاملة لقطاع العدل • موازنة مالية واحدة لجميع جهات القطاع تظهر ما هو مخصص لكل جهة مما يسهل عملية التخطيط المالي • توفر الإرادة لدى قيادات القطاع للتطوير • وجود الكوادر المؤهلة والمدربة • البيئة المناسبة للتواصل مع الشركاء والتعاون من خلال مذكرات التفاهم والربط الإلكتروني • وجود الأنظمة المحوسبة الرئيسية والبنية التحتية التقنية الأساسية التي من الممكن البناء عليها وتطويرها خلال السنوات القادمة	• إدارة الموارد البشرية وغياب التخطيط • الهياكل التنظيمية الإدارية للمحاكم غير موحدة ومحدثة ولا تتماشى مع آخر التعديلات والمستجدات التشريعية وغير مطبقة على أرض الواقع • إجراءات العمل الادارية في المحاكم غير محدثة وموحدة ومطبقة • الخدمات الإدارية المساندة المقدمة للمحاكم • البنية التحتية الإلكترونية والأنظمة بحاجة لتحديث • آليات ضبط الجودة ومتابعة إدخال البيانات وإستخدام الأنظمة المحوسبة • منهجية متكاملة للرقابة الداخلية • المباني وتجهيزاتها. • أرشفة ملفات القضايا إلكترونياً
خارجي	**الفرص:** • الإرادة الملكية السامية بدعم قطاع العدالة وتوفر الإرادة السياسية للتطوير • وجود الجهات المانحة والداعمة، وبرامج التطوير المساندة لقطاع العدالة الأردني • توفر قنوات الاتصال والتواصل مع جميع أصحاب العلاقة	**التحديات:** • ضعف التنسيق مع الجهات الخارجية فيما يخص المشاريع والمبادرات المشتركة • تبعات اللجوء السوري وزيادة الضغوط المتوقعة على قطاع العدالة • عدم توفر التشريعات الخاصة بإستخدام التقنيات الحديثة في بعض إجراءات المحاكم

وزارة العدل: الرؤية والرسالة والإهداف الإستراتيجية

الرؤية: «مؤسسة متميزة داعمة لاستقلال القضاء وسيادة القانون»

ابتدأت رؤية وزارة العدل بالتركيز على مؤسسية العمل وما تتضمنه من معاني الكفاءة والفعالية، وأطرت عملها المؤسسي بالتميّز وما يتوجب عليه من اتباع أفضل الممارسات والمعايير التي تساهم في رعاية مصالح المستفيدين وصون حقوقهم وحمايتها، من خلال دور الوزارة الرئيسي في دعم استقلال القضاء وتوفير كل ما من شأنه أن يعزز مبدأ سيادة القانون وإنفاذه بحيث يخضع الجميع لحكم القانون وما يترتب عليه من تعزيز لثقة المجتمع.

الرسالة: «المساهمة في تهيئة البيئة القضائية والإدارية المناسبة ورسم السياسات والاطر التشريعية للنهوض بعملية التقاضي والمساندة القانونية بكفاءة، لضمان رعاية الحقوق وصون الحريات وحمايتها وتيسير سبل الوصول للعدالة، وتعزيز الشراكة مع الجهات المحلية والدولية، من خلال ترسيخ بنية مؤسسية عصرية وتوفير كوادر مؤهلة متخصصة، بما يعزز ثقة المجتمع بسيادة القانون»

أوضحت رسالة وزارة العدل دورها الرئيسي في تهيئة البيئة القضائية والإدارية وما يترتب عليها من دعم ومساندة إدارية للسلطة القضائية للنهوض بعملية التقاضي، كما أشارت بوضوح لدور الوزارة الريادي في رسم السياسات ودعم عملية الصياغة التشريعية، بحيث تساهم جهود الوزارة في تعزيز سيادة القانون وحماية الحريات والحقوق من خلال دور الوزارة الأساسي في تيسير سبل الوصول للعدالة وجميع ما ينطوي تحت هذه العملية من أعمال وجهود، وأشارت الرسالة لعمل الوزارة على تحقيق غاياتها من خلال التعاون وبناء الشراكات الفعالة بالاعتماد على بنية مؤسسية متميزة عمادها الكوادر المؤهلة والمتخصصة بما يعزز ثقة المجتمع بسيادة القانون.

الأهداف الاستراتيجية لوزارة العدل:

أهداف وزارة العدل
الهدف الأول: توفير بيئة مناسبة لدعم العمل القضائي
الهدف الثاني: رفع القدرة المؤسسية وتجذير ثقافة التميّز
الهدف الثالث: تعزيز ثقة المجتمع في سيادة القانون
الهدف الرابع: المساهمة في تطوير منظومة النزاهة الوطنية
الهدف الخامس: المساهمة في تطوير منظومة التشريعات
الهدف السادس: مأسسة علاقة وزارة العدل مع الشركاء المحليين والدوليين

الهدف الأول: توفير بيئة مناسبة لدعم العمل القضائي

مؤشر القياس	نتائج رضى متلقي الخدمة
المشاريع الاستراتيجية	**مؤشرات قياس الأداء (المشاريع الاستراتيجية)**
١. توفير الكوادر الادارية الكافية اللازمة لمعاونة الجهاز القضائي ورفع كفاءتها والارتقاء بأدائها	• نسبة استكمال رفد الجهاز القضائي بالكوادر اللازمة وفقاً لتوصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون
٢. تطوير البنى التحتية لمرافق العدالة وتحديث أبنية المحاكم وبنيتها التحتية [١١]	• عدد قصور العدل والمباني النموذجية • نسبة المباني المستأجرة التي لا تلبي الحاجة وتم استبدالها • عدد المباني المستأجرة التي خضعت لإعادة هندسة المكان
٣. تطوير التدابير الامنية المتخذة لحماية المحاكم ودوائر النيابة العامة والتنفيذ	• معدل التحسن في المستوى الامني لحماية المحاكم ودوائر النيابة العامة والتنفيذ
٤. تحديث وتطوير الخدمات المقدمة للجمهور في المحاكم	• معدل مدة التقاضي في دعاوي بداية الحقوق (يوم) • معدل مدة التقاضي في دعاوي صلح الحقوق (يوم)
٥. تحسين وتوحيد إجراءات العمل (الإدارية) في المحاكم	• نسبة/عدد الخدمات التي تم تحليلها و إعادة هندستها أو تحسينها • نسبة المحاكم النظامية التي تم توحيد إجراءات العمل (الإدارية) فيها
٦. تطوير التقنيات الحديثة المستخدمة في قطاع العدالة والتوسع في إستخدامها	• نسبة التحسن في رضى متلقي الخدمة
٧. تطوير آليات التبليغ القضائي [١٢] وتحديث وتيسير اجراءات تبليغ الاوراق القضائية [١٣]	• عدد المحاكم التي تطبق نظام التبليغ الإلكتروني • نسبة التباليغ الناجحة بعد استخدام طريقة التبليغ الالكتروني
٨. تطوير الخدمات المساندة واللوجستية	• نسبة التحسن في رضى متلقي الخدمة

١١ التركيز على تحسين بيئة العمل في المحاكم النظامية وإدامة أبنيتها (البرنامج التنفيذي التنموي 2016 – 2018)
١٢ البرنامج التنفيذي التنموي 2016 – 2018
١٣ توصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون فيما يخص التشريعات

الهدف الثاني: رفع القدرة المؤسسية وتجذير ثقافة التميّز

مؤشر القياس	التحسن في نتائج وترتيب وزارة العدل في جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية

المشاريع الاستراتيجية	مؤشرات قياس الأداء (المشاريع الاستراتيجية)
٩. تحديث أجهزة وزارة العدل وتطوير أدائها	• إستكمال مراجعة وتحديث التنظيم الاداري لوزارة العدل
١٠. تطوير وتنفيذ خطة حوسبة شاملة للوزارة والقطاع (IT-Master Plan) بحلول عام ٢٠١٩ [١٤]	• نسبة الجاهزية الإلكترونية ونسبة التحول الإلكتروني للوزارة والقطاع • عدد الأجهزة التي تم تحديثها
١١. تطوير وتحديث (ميزان ٢) والبنية التحتية الإلكترونية	• نسبة الإنجاز في تطوير ميزان ٢ والبنية التحتية الإلكترونية ذات العلاقة
١٢. تطوير إدارة وتخطيط الموارد البشرية وتنميتها	• نسبة الإنجاز في تطبيق الهياكل التنظيمية الجديدة • نسبة الإنجاز في مراجعة وتطوير بطاقات الوصف الوظيفي • نسبة الموظفين الذين تلقوا التدريب سنوياً • نسبة الموظفين الذين تحسن أداؤهم السنوي • نسبة الوظائف التي شملت بخطط الإحلال الوظيفي • معدل رضى الموظفين
١٣. تعزيز إدارة المعرفة وتطويرها	• نسبة الإنجاز في تطبيق خطة إدارة المعرفة في مؤسسات قطاع العدالة (تجميعها، تصنيفها، تخزينها واستخدامها)
١٤. تعزيز مبادئ التميّز في جميع مؤسسات قطاع العدالة وبناء ثقافة العاملين	• عدد مبادرات التحسين المؤسسي المنفذة سنوياً • نسبة موظفي الوزارة الذين تم تدريبهم/تثقيفهم في مجال التميّز
١٥. تبني وتطبيق سياسات إدارة وترشيد استخدام الطاقة والموارد [١٥]	• عدد المبادرات الخضراء المطبقة سنوياً • نسبة التوفير في استهلاك الماء والكهرباء سنوياً في مرافق العدالة

١٤ تتوافق مع مبادرة البرنامج التنفيذي التنموي «رفع الجاهزية الإلكترونية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة في الوزارة والمحاكم»
١٥ تطبيق التقنيات الخضراء في أبنية المحاكم والوزارة

الهدف الثالث: تعزيز ثقة المجتمع في سيادة القانون	
مؤشر القياس	ترتيب الأردن عالمياً في مؤشر سيادة القانون
المشاريع الاستراتيجية	**مؤشرات قياس الأداء (المشاريع الاستراتيجية)**
١٦. مأسسة المنظومة الوطنية للمساعدة القانونية وتيسير الوصول للعدالة [١٦] واصدار قانون للمساعدة القانونية	• عدد حالات المساعدة القانونية المجانية المقدمة لرقيقي الحال سنوياً • اصدار وانفاذ قانون المساعدة القانونية
١٧. تطوير آليات الاتصال والتواصل مع المعنيين والتعاون مع وسائل الإعلام	• عدد الفعاليات الاعلامية المنفذة من قبل الوزارة • نسبة التحسن في الرأي العام اتجاه فعالية قطاع العدالة
١٨. إدماج النوع الاجتماعي	• عدد المبادرات المنفذة في مجال إدماج النوع الاجتماعي • عدد دورات التدريب/التوعية في مجال النوع الاجتماعي • معدل التحسن في تقبل مفاهيم المساواة والنوع الاجتماعي • عدد التحسينات في البنية التحتية لمرافق العدالة لاستقبال قضايا العنف الاسري
١٩. التوعية والتثقيف	• عدد حملات التوعية والتثقيف المنفذة سنوياً • عدد المستهدفين بحملات التوعية والتثقيف سنوياً • معدل تحسن وعي الجمهور بدور قطاع العدالة وسيادة القانون
٢٠. المساهمة في مشاريع تبني بدائل للعقوبات السالبة للحرية [١٧]	• عدد البدائل للعقوبات السالبة للحرية
٢١. المساهمة في أنشطة التوسع في استخدام الحلول بديلة للنزاعات	• عدد دوائر الوساطة التي تم تجهيزها
٢٢. المساهمة في مشاريع تطوير العدالة الإصلاحية للأحداث	• عدد القضاة الذين تلقوا تدريب متخصص في مجال العدالة الاصلاحية للأحداث • عدد الإداريين الذين تلقوا تدريب متخصص في مجال العدالة الاصلاحية للأحداث • عدد مذكرات التفاهم الموقعة مع الجهات ذات العلاقة • نسبة قضايا الاحداث التي نفذت فيها عقوبات مجتمعية غير سالبة للحرية
٢٣. تطوير الخطة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر	• نسبة استكمال تطوير الخطة

١٦ تتوافق مع مبادرة البرنامج التنفيذي التنموي «مأسسة نظام للمساعدة القانونية»

١٧ المشاريع ٢٠، ٢١، و ٢٢ مبادرات في البرنامج التنفيذي التنموي بالتعاون مع المجلس القضائي الأردني

الهدف الرابع: المساهمة في تطوير منظومة النزاهة الوطنية

مؤشر القياس	ترتيب الأردن عالمياً في مؤشر استقلال القضاء ترتيب الأردن عالمياً في مؤشر سيادة القانون
المشاريع الاستراتيجية	**مؤشرات قياس الأداء (المشاريع الاستراتيجية)**
٢٤. المساهمة في بناء قدرات القضاة والأجهزة الإدارية المساندة	• نسبة القضاة الذين تلقوا تدريب متخصص • عدد دورات التدريب المتخصصة سنوياً
٢٥. المساهمة في تطوير وتحديث نظم ومعايير الرقابة والتفتيش القضائي	• عدد مبادرات التحسين المتعلقة بالحوسبة والبنية التحتية والإجراءات الإدارية التي تم تنفيذها
٢٦. تطوير منهجيات التدريب وبرامج المعهد القضائي الأردني [١٨]	• نسبة منهجيات التدريب التي تم تطويرها وتطبيقها • نسبة/عدد برامج التدريب التخصصي التي تم تطويرها/استحداثها • نسبة تطبيق برنامج التعليم الالكتروني (e-Learning) • عدد دورات التدريب السنوية • عدد القضاة الذين تلقوا التدريب سنوياً • عدد الإداريين الذين تلقوا التدريب سنوياً

١٨ بالتنسيق مع مشاريع المعهد القضائي الاردني الرئيسة

الهدف الخامس: المساهمة في تطوير منظومة التشريعات

مؤشر القياس	عدد التشريعات والقوانين التي تم مراجعتها وتطويرها
المشاريع الاستراتيجية	**مؤشرات قياس الأداء (المشاريع الاستراتيجية)**
٢٧. مأسسة عملية الصياغة التشريعية وآلية الدراسات والبحوث المصاحبة	• نسبة الدراسات المصاحبة التي تم إنجازها بالمقارنة مع التشريعات والقوانين المنظورة
٢٨. برنامج متخصص في التدريب على إعداد ودراسة وصياغة التشريعات [١٩]	• عدد من تلقوا تدريباً متخصصاً في مجال صياغة التشريعات
٢٩. عمل دراسة متكاملة للاحتياجات التشريعية ذات العلاقة [٢٠]	• نسبة اكتمال دراسة الاحتياجات التشريعية للسنوات الخمس القادمة
٣٠. المساهمة في تحديث وتطوير التشريعات بما يعزز استقلال القضاء وسيادة القانون	• عدد التشريعات والقوانين المتعلقة باستقلال القضاء وسيادة القانون التي تم مراجعتها

١٩ تنمية القدرات والكفاءات في مجال الصياغة التشريعية

٢٠ بالتنسيق مع المجلس القضائي الأردني

الهدف السادس: مأسسة علاقة وزارة العدل مع الشركاء المحليين والدوليين	
مؤشر القياس	معدل رضى الشركاء عن فعالية تواصل/ اتصال الوزارة
المشاريع الاستراتيجية	**مؤشرات قياس الأداء (المشاريع الاستراتيجية)**
٣١. بناء وتعزيز العلاقات مع الشركاء المحليين والدوليين	• عدد مذكرات التفاهم الموقعة سنوياً • عدد المبادرات المشتركة المنفذة سنوياً
٣٢. تعزيز التعاون والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية	• عدد مذكرات التفاهم الموقعة مع مؤسسات المجتمع المدني • عدد المبادرات/المشاريع المشتركة المنفذة مع مؤسسات المجتمع المدني • عدد الأنشطة المنفذة مع كليات الحقوق • عدد المواد التعليمية/التثقيفية القانونية المضافة للمناهج المدرسية [٢١]
٣٣. هيكلة الوزارة والمحاكم والمعهد القضائي	• نسبة الإنجاز في تطبيق الهياكل التنظيمية الجديدة

٢١ هدف ومؤشر مشترك مع وزارة التربية والتعليم

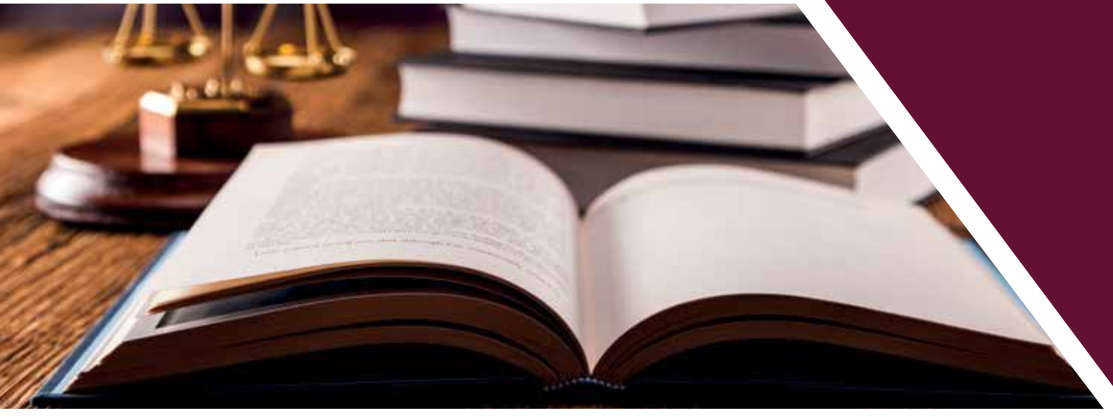

المعهد القضائي الأردني

الفصل الرابع
استراتيجية المعهد القضائي الأردني (٢٠١٧-٢٠٢١)

مقدمة:

يعد المعهد القضائي الأردني مؤسسة وطنية متميزة، توجت جهودها وإنجازاتها بحصولها على ختم التميّز في جائزة جلالة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية في دورتها الأخيرة، والمعهد هو الجهة الرسمية الوحيدة في المملكة الأردنية الهاشمية المسؤولة عن إعداد مؤهلين لتولي الوظائف القضائية. وقد أُنشيء المعهد بموجب القانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٨ والذي استعيض عنه لاحقاً بنظام المعهد القضائي الأردني رقم(٦٨) لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته وآخرها نظام رقم (٦) لسنة ٢٠١٠ وتعديلاته، والذي أشار لمرتكزات أعمال المعهد وأهدافه والتي اشتملت على:

- إعداد مؤهلين لتولي الوظائف القضائية
- رفع كفاءة القضاة وأعوان القضاء من خلال الدورات التدريبية التي يعقدها المعهد لهذه الغاية وتنمية مهارات البحث العلمي لديهم
- تبادل الخبرات والتعاون مع المعاهد المماثلة في الدول العربية والاجنبية
- تشجيع التعاون مع الهيئات العربية والاجنبية في مجالات العمل القضائي

ويتولى الاشراف على المعهد مجلس إدارة يتألف من وزير العدل رئيساً، وعضوية كل من:

- أحد نواب رئيس محكمة التمييز يسميه المجلس القضائي نائبا للرئيس.
- أمين عام وزارة العدل.
- مدير المعهد القضائي.
- نقيب المحامين.
- أربعة قضاة لا تقل درجة أي منهم عن الخاصة يسميهم المجلس القضائي بتنسيب من الوزير لمدة سنتين قابلة للتجديد ويجوز له تسمية بديل لأي منهم بالطريقة ذاتها للمدة المتبقية من عضويتهم في المجلس.

- اثنين من أعضاء الهيئة التدريسية من الجامعات الأردنية الرسمية لا تقل رتبة أي منهما عن أستاذ مشارك في القانون يسميهما الوزير لمدة سنتين وبالتنسيق مع رئيس الجامعة المعنية وللوزير خلال تلك المدة تسمية بديل لأي منهما بالطريقة ذاتها وللمدة المتبقية من عضويته في المجلس.

ويتولى إدارة المعهد قاض ينتدبه المجلس القضائي وبتنسيب من الوزير على أن يكون قد أمضى مدة لا تقل عن عشرين سنة في الخدمة القضائية أو في الخدمة القضائية ومزاولة مهنة المحاماة معاً.

ويقدم المعهد القضائيّ الأردني برنامجين رئيسيين، برنامج دبلوم المعهد القضائيّ وبرنامج التدريب المستمر، وتمتد خدماته لتشمل تقديم التدريب ذو العلاقة لمؤسسات حكومية وخاصة محلية وأجنبية.

ولتحقيق أهدافه والمساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية يسعى المعهد القضائيّ الأردنيّ لتعزيز دوره التنموي من خلال تحسين خدماته ورفع كفاءة نتائجه وفق أهداف الاستراتيجية الشاملة لقطاع العدالة وتوجهات المعهد، وجاء تطوير خطة المعهد القضائي الاستراتيجية للأعوام (٢٠١٧ – ٢٠٢١) ليعزز مسيرة البناء التي اعتمدها المعهد بشكل خاص وقطاع العدالة بشكل عام، حيث استند المعهد في تطويره للاستراتيجية على منهجية تشاركية متكاملة اتسمت بالموضوعية والشمولية وشملت:

- تشكيل فريق العمل الفني في المعهد والاستعانة بخبراء في مجال التخطيط الاستراتيجي
- بناء قدرات المعنيين في مجال التخطيط الاستراتيجي
- مراجعة وتحليل المصادر والمراجع ذات العلاقة
- تحليل البيئتين الداخلية والخارجية وتشخيص الواقع الحالي للمعهد
- بناءً على نتائج التحليل والتشخيص تم مراجعة وتطوير رؤية ورسالة المعهد والمحاور الاستراتيجية الخاصة به والمشاريع اللازمة لتحقيقها
- تم تطوير مؤشرات قياس الأداء على المستوى الاستراتيجي

المتابعة والتقييم ومقاييس الأداء

لضمان تنفيذ الخطة الإستراتيجية للمعهد القضائيّ الأردنيّ بالشكل الصحيح وقياس مستويات التقدم والإنجاز بناءً على مؤشرات قياس أداء واضحة ودقيقة وقابلة للقياس وقابلة للمقارنة وتساعد متخذ القرار على الادارة بالإعتماد على الحقائق، تم تطوير مجموعة متكاملة من مؤشرات قياس الأداء على المستوى الإستراتيجي، أُخذ بعين الإعتبار عند تصميمها التكامل مع أهداف الإستراتيجية الشاملة لقطاع العدالة والأهداف الوطنية، وجاءت متسقة مع أنشطة الحكومة ذات العلاقة في الخطط الوطنية الأخرى كالبرنامج التنفيذ التنموي ووثيقة رؤية الأردن ٢٠٢٥.

وسيتم في المرحلة اللاحقة عند إعداد الخطط التشغيلية تطوير مجموعة أخرى من مؤشرات قياس الأداء على المستوى التشغيلي بحيث تكون متكاملة مع مؤشرات قياس الأداء الإستراتيجية. وسيتم إعداد مصفوفة متكاملة تبين آلية قياس كل مؤشر بالاعتماد على كل من الدراسات والمسوحات الاستطلاعية وكذلك تحليل التقارير الإحصائية والمالية وغيرها من الآليات، كما سيتم تحديد خط الأساس والمستهدفات خلال السنوات الخمس القادمة لكل مؤشر قياس.

التحليل الرباعي للمعهد القضائيّ الأردنيّ (SWOT analysis)

	مساعد	معيق
داخلي	**نقاط القوة:** • المعهد القضائي الأردني الجهة الوحيدة المقدمة لخدمات التدريب وإعداد المؤهلين لتولي الوظائف القضائية • وجود تشريعات ناظمة متكاملة تحكم وتدعم عمل المعهد • دعم قيادات قطاع العدالة لتطوير المعهد ومبادرات التحسين • توفر البناء المؤسسي لدى المعهد وكفاءة المحاضرين والخبرات الأردنية في مجال العمل القضائي • المحتوى المعرفي والمصادر العلمية لدى المعهد	• عدم وجود خطة استراتيجية سابقة على مستوى المعهد • عدم التوسع في حوسبة أعمال المعهد من منظور شمولي متكامل • عملية تحديد الاحتياجات التدريبية • عملية تطوير المحتوى التدريبي (الحقيبة التدريبية) غير شاملة وممنهجة بشكل كامل • البنية التحتية الحالية للمعهد (المبنى الحالي) • برامج المعهد والحاجة لتطويرها
خارجي	**الفرص:** • برامج التطوير الممولة من قبل المانحين الدوليين • استقرار الاردن والذي يشكل بيئة جاذبة للمتدربين في المجال القضائي في المنطقة • المبنى الجديد المتوقع الانتقال له في العام ٢٠١٨ • التعليم الالكتروني (e-learning)	**التحديات:** • وجود معاهد ومؤسسات تدريبية شبيهة صاعدة في المنطقة • تغير السياسات والتوجهات العامة بتغير القيادات • شح الموارد المالية

المعهد القضائي الأردني: الرؤية والرسالة والإهداف الإستراتيجية

رؤية المعهد: « مركز تأهيل وتدريب قضائيّ وأجهزة إدارية مساندة، متميز محلياً وإقليمياً ودولياً »

ركزت رؤية المعهد القضائيّ الأردنيّ على سعيه ليصبح مركزاً إقليمياً وعالمياً متميزاً لتأهيل المرشحين لتولي الوظائف القضائيّة ورفع قدرات القضاة ومهاراتهم المعرفية، وشمل نطاق عمله تأهيل الأجهزة الإدارية المساندة لعمل الجهاز القضائيّ.

رسالة المعهد: « مركز متميز يعزز القناعة لدى جميع المتعاملين في قطاع العدالة محلياً وإقليمياً ودولياً بأهمية دوره في التأهيل والتدريب للعاملين في الجهاز القضائيّ والأجهزة الإدارية المساندة بما ينعكس إيجاباً على إرساء مبدأ سيادة القانون وذلك من خلال بناء الشراكات وتبادل الخبرات وزيادة المعرفة في جميع الحقول القانونية وفق أفضل الممارسات الحديثة التي تقتضيها مبادئ العدالة والإنصاف ».

أكدت رسالة المعهد أنّه مركز محلي وإقليمي ودولي في التأهيل والتدريب للعاملين في الجهاز القضائيّ والأجهزة الإدارية المساندة، وأظهرت جانب التميّز بما يشمله من تطوير لإمكانيات المعهد من قيادة، واستراتيجية واضحة وكوادر بشرية مؤهلة، وعمليات متطورة، مع الإشارة إلى دوره في تعزيز إيمان المعنيين بأهمية التدريب القضائيّ ودوره الفعال في سيادة القانون وحماية الحقوق، وأوضحت الرسالة أنّ المعهد . في سعيه لتحقيق أهدافه . سيعمل على بناء الشراكات والتعاون في إشارة إلى عنصر آخر من ممكنات التميّز، وأنّ جميع جوانب عمله سيتم تطويرها وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الفضلى في سبيل المساهمة في تحقيق العدالة.

الأهداف الاستراتيجية للمعهد القضائي الاردني:

أهداف المعهد القضائي الأردني
الهدف الأول: تأهيل المرشحين لتولي الوظائف القضائية وبناء القدرات القضائيّة والإدارية وتطويرها
الهدف الثاني: مأسسة العلاقة وتطويرها مع المجلس القضائيّ الأردنيّ ووزارة العدل
الهدف الثالث: بناء القدرات المؤسسية وتجذير ثقافة التميّز
الهدف الرابع: تعزيز التعاون مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية
الهدف الخامس: المساهمة في نشر الثقافة القانونية بين فئات المجتمع

الهدف الأول: تأهيل المرشحين لتولي الوظائف القضائية وبناء القدرات القضائيّة والإدارية وتطويرها

مؤشر القياس	معدل التحسن في أداء ومخرجات المعهد القضائي الأردني في مجال التدريب
المشاريع الاستراتيجية	مؤشرات قياس الأداء (المشاريع الاستراتيجية)
١. تطوير منهجيات التدريب	• عدد/نسبة المنهجيات التي تمت مراجعتها وتحديثها [٢٢]
٢. تطوير براج تدريب المعهد وتحديثها	• عدد براج التدريب المتخصص الجديدة [٢٣] • عدد الدورات التدريبية المنفذة سنوياً • عدد/نسبة القضاة الذين تلقوا تدريباً سنوياً • عدد الإداريين الذين تلقوا التدريب سنوياً • عدد الابحاث والدراسات القانونية التي اعدها ونشرها القضاة
٣. تطبيق برنامج التعليم الإلكتروني (e-Learning)	• عدد الدورات التدريبية المنفذة من خلال التعليم الإلكتروني سنوياً • عدد المتدربين المستفيدين من الدورات التدريبية المنفذة من خلال التعليم الإلكتروني سنوياً

٢٢ مع التركيز على آلية تحديد احتياجات التدريب الشاملة وتطبيقها بشكل متكامل

٢٣ ستقاس على مدار الخمس سنوات القادمة

الهدف الثاني: مأسسة العلاقة وتطويرها مع المجلس القضائيّ الأردنيّ ووزارة العدل

مؤشر القياس	معدل رضى الشركاء عن فعالية اتصال/تواصل المعهد القضائيّ الأردنيّ
المشاريع الاستراتيجية	مؤشرات قياس الأداء (المشاريع الاستراتيجية)
٤. هيكلة المعهد القضائيّ الأردنيّ	• نسبة الإنجاز في تطبيق الهيكل التنظيمي الجديد للمعهد
٥. تطوير آليات التواصل ومشاركة المعلومات مع المجلس القضائيّ ووزارة العدل	• نسبة الإنجاز في تطوير نظام المتابعة والتقييم الخاص بأعمال المعهد • نسبة الإنجاز في نظام تبادل المعلومات بين المعهد والمجلس والوزارة

الهدف الثالث: بناء القدرات المؤسسية وتجذير ثقافة التميّز

مؤشر القياس	التحسن في نتائج المعهد القضائيّ الأردنيّ وترتيبه في جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية

المشاريع الاستراتيجية	مؤشرات قياس الأداء (المشاريع الاستراتيجية)
٦. التجهيز للانتقال لمبنى المعهد القضائيّ الأردنيّ الجديد بحلول عام ٢٠١٨	• نسبة الإنجاز في خطة الانتقال للمبنى الجديد
٧. تطوير وتنفيذ خطة حوسبة شاملة للمعهد (IT-Master Plan) بحلول عام ١٠١٩	• نسبة الجاهزية الإلكترونية ونسبة التحول الإلكتروني للمعهد • عدد الأجهزة التي تم تحديثها
٨. تعزيز إدارة المعرفة وتطويرها	• نسبة الإنجاز في تطبيق خطة إدارة المعرفة في المعهد (تجميعها، تصنيفها، تخزينها واستخدامها)
٩. تعزيز مبادئ التميّز في المعهد وبناء ثقافة العاملين	• عدد مبادرات التحسين المؤسسي المنفذة سنوياً • نسبة موظفي المعهد الذين تم تدريبهم/تثقيفهم في مجال التميّز
١٠. أرشفة المحتوى المعرفي للمعهد والمكتبة والديوان إلكترونياً بشكل متكامل في نهاية عام ٢٠١٨	• نسبة الإنجاز في أرشفة المحتوى والوثائق

الهدف الرابع: تعزيز التعاون مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية

مؤشر القياس	معدل الزيادة في الأنشطة المشتركة مع المؤسسات المحلية والاقليمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني

المشاريع الاستراتيجية	مؤشرات قياس الأداء (المشاريع الاستراتيجية)
١١. بناء العلاقات وتعزيزها مع الشركاء المحليين والدوليين	• عدد مذكرات التفاهم الموقعة سنوياً • عدد المبادرات المشتركة المنفذة سنوياً
١٢. تطوير آليات التعاون بين المعهد ومؤسسات المجتمع المدني	• عدد مذكرات التفاهم الموقعة سنوياً • عدد المبادرات المشتركة المنفذة سنوياً

الهدف الخامس: المساهمة في نشر الثقافة القانونية بين فئات المجتمع

مؤشر القياس	عدد حملات/فعاليات التوعية والتثقيف المنفذة سنوياً

المشاريع الاستراتيجية	مؤشرات قياس الأداء (المشاريع الاستراتيجية)
١٣. التوعية والتثقيف	• عدد حملات/فعاليات التوعية والتثقيف المنفذة سنوياً • عدد المستهدفين بحملات/فعاليات التوعية والتثقيف
١٤. الشراكة مع كليات الحقوق	• عدد كليات الحقوق التي وقعت معها مذكرات تفاهم • عدد الأنشطة المشتركة المنفذة ما بين المعهد وكليات الحقوق الشريكة
١٥. إدماج النوع الاجتماعي	• عدد الدورات المنفذة في مجال إدماج النوع الاجتماعي

إستراتيجية قطاع العدالة

٢٠١٧-٢٠٢١

وزارة العدل: www.moj.gov.jo
السلطة القضائية الاردنية: www.jc.jo/judiciary
المعهد القضائي الاردني: www.jij.gov.jo